

أثر تركيز الملكية والملكية المؤسسية على العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي - دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د. هناء عبد القادر الحبشى *

(*) أ.م.د. هناء عبد القادر الحبشى : استاذ مساعد بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة المنوفية ، وتتمثل الاهتمامات البحثية في مجال

المحاسبة المالية والاستثمار في سوق المال .

Email : hanaa82@hotmail.com

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة الحالية الى اختبار العلاقة بين التحسين الإداري والتحفظ المحاسبي في القوائم المالية واختبار تأثير تركيز الملكية والملكية المؤسسية على هذه العلاقة كمتغيرات مُعدلة Moderator variables. تم استخدام عينة من 48 شركة غير مالية مقيّدة في البورصة المصرية خلال الفترة 2018-2020، وتتكون من 144 مشاهدة متوافقة. واعتمدت الدراسة على مقياسين لقياس التحفظ المحاسبي وفقاً لنموذج (Givoly & Hayn (2000) ونموذج Beaver & Ryan (2005). تم حساب مؤشراً للتحسين الإداري باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي لستة آليات للحوكمة وهي: تعويضات مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، وازدواجية الرئيس التنفيذي، والملكية الإدارية، وفترة بقاء المدير التنفيذي في منصبه، وتغيير الرئيس التنفيذي. وبتطبيق تحليل الانحدار الخطى متعدد المتغيرات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية، كشفت النتائج عن وجود تأثير إيجابي معنوي للتحسين الإداري على تبني التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط. كما توصلت أيضاً إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتركيز الملكية والملكية المؤسسية للشركات كمتغيرات معدلة على العلاقة بين التحسين الإداري والتحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط في التقارير السنوية. تشير النتائج أيضاً إلى وجود تأثير إيجابي معنوي للرافعة المالية ونسبة الأصول الثابتة الملموسة على تبني الإدارة للتحفظ المحاسبي المشروط ووجود تأثير إيجابي معنوي لنوع مكتب المراجعة، نسبة التدفق النقدي التشغيلي، وROA على التحفظ المحاسبي غير المشروط، توصي الدراسة الحالية الي تغيير النظرة الي التحسين الإداري، فالتحسين الإداري ليس دائماً مرادفاً لعدم الكفاءة، فقد يكون فعالاً ويمكن أن يقلل من الضغوط ويزيد من تقارب مصالح المديرين والمساهمين.

الكلمات المفتاحية: التحسين الإداري، التحفظ المحاسبي، هيكل الملكية، حوكمة الشركات، نظرية الوكالة.

Abstract:

This study aims to investigate the impact of managerial entrenchment on accounting conservatism and to test the moderate effect of ownership concentration and institutional ownership on such a relationship. The study sample is 48 non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange during 2018-2020, consisting of 144 balanced observations. Givoly & Hayn (2000) and Beaver & Ryan (2005) indicators are used to measure accounting conservatism. An index of managerial entrenchment was calculated using Exploratory Factor Analysis for six governance mechanisms: board compensation, board independence, CEO duality, CEO ownership, CEO tenure, and CEO change. By applying multivariate linear regression analysis using fixed and random effects models, the results revealed a significant positive effect of managerial entrenchment on adopting conditional and unconditional accounting conservatism. It also found a statistically significant impact of ownership concentration and institutional ownership as moderator variables on the relationship between managerial entrenchment and conditional and unconditional accounting conservatism. The results also indicate a significant positive impact of financial leverage and tangible fixed assets ratio on the management's adoption of conditional accounting conservatism and a significant positive effect of audit firm type, operating cash flow ratio, and ROA on unconditional accounting conservatism.

The current study recommends changing the perception of managerial entrenchment, as it is not always synonymous with inefficiency; it may be effective and can reduce pressures and increase the convergence of the interests of managers and shareholders.

Keywords: Managerial Entrenchment, Accounting Conservatism, Ownership Structure, Corporate Governance, Agency Theory.

1. مقدمة الدراسة

يعد التحصين الإداري أحد المفاهيم السلوكية والمالية التي حظيت باهتمام خاص خلال العقود الأخيرة، مع مكانة خاصة في كل من النظريات المالية وعلم النفس (Moussa, et al., 2013). قد يتسبب التحصين في أن يبالغ المدير في تقدير معرفته وخبرته واكتساب المديرين سلطة أكبر والتي تمكنهم من استخدام مناصبهم في الشركة لتحقيق مصالحهم الشخصية بدلاً من تحقيق مصالح المساهمين، (Surroca & Tribó, 2008). يحدث التحصين الإداري عندما يتمكن المديرون، من اكتساب المزيد من القوة للوصول إلى فوائد لهم من خلال الاستفادة من مصالح الشركة. حيث يتبنى المديرون مجموعة من الاستراتيجيات واستغلال نقاط الضعف في البيئة الرقابية للشركة لزيادة هامش دورهم في إدارة الشركة وزيادة فرصهم وإرساء أنفسهم داخل المنظمة، مما يجعل من الصعب إزاحتهم بسهولة، (عفيفي، 2017). وتسبب هذه الظاهرة عدم ثقة المستثمرين والدائنين تجاه المديرين مما يؤدي بدوره إلى الشك في الآخرين بشأن موضوع الاستثمار.

وفقاً لنظرية الوكالة، عندما لا يكون المدير هو المالك، يؤدي ذلك إلى تضارب في المصالح بين المالك والوكيل وإنشاء فجوة حيث يقوم المديرين إلى إيلاء اهتمام أقل لمصالح المساهمين وإعطاء الأولوية لمصالحهم. بمعنى آخر، كلما انخفضت نسبة ملكية المدير في الشركة، قل مقدار ولاء المدير وكلما انخفضت حصة المديرين، كلما ارتفعت مشاكل الوكالة لأن تضارب المصالح سيكون أعلى. مع ذلك، قد تنشأ مشاكل الوكالة الأفقية "Horizontal agency problems" نتيجة التعارض بين المساهمين المسيطرين وحملة الأسهم الأقلية من تضارب المصالح بسبب الملكية غير المتكافئة وقد يؤدي تضارب المصالح هذا إلى سلوك انتهازي بطريقة ما. حيث إن امتلاك قدر كبير من أسهم شركة من قبل مجلس إدارتها يعني تحويل تضارب المصالح من المساهمين والإدارة إلى مساهمي الأقلية والإدارة، قد يتخذ المديرون قرارات غير عادلة وقد يسيئون استخدام أموال الأقلية ويمكن أن يكون هذا سبباً لتضارب المصالح (Hutagaol & Valentincic, 2016). وقد يخفض المدير النسبة المئوية لتوزيعات الأرباح للحفاظ على مركزه في مجلس الإدارة، وهذا يتسبب في أن يصبح المساهمون على المدى القصير أقل تحفيزاً وغير راغبين في الاستثمار في البورصة.

ووفقاً لنظرية التحصين، عندما يكون المدير هو رئيس مجلس الإدارة، يمكنه اتخاذ سلسلة من القرارات التي يبدو أنها تفيد الشركة، ولكنها تضر بالمساهمين والتي يمكن أن تؤدي إلى تدفق رأس المال من البورصة. ومن ثم، عندما يُسأل مجلس الإدارة يتحصن المدير في منصبه الإداري، عندما

يتم استجواب المدير حول هذه المشكلة، فإنه سوف يحصن منصبه في مجلس الإدارة، Salehi & (Szafarz & Levy 2016; Moghadam, 2019). ويجادل البعض أن المنصب والسلطة الداخلية للمدير التنفيذي مرتبطان بشكل إيجابي (Finkelstein & Hambrick, 1989)، مما يجعل من الصعب على مجالس الإدارة انتزاع السيطرة من الرؤساء التنفيذيين الذين خدموا لفترة طويلة. علاوة على ذلك، فإن إجراءات المساهمين ضد الإدارة مكلفة على المساهمين الأفراد (Fluck, 1999) وأحياناً لا تكون ممكنة قانوناً.

وتدعم أدبيات نظرية الوكالة الكلاسيكية المراقبة الفعالة للشركات لتجنب مصادر الثروة من قبل المديرين (Ozkan & Florackis, 2009). ويتفق علماء الوكالة على أن التحصين الإداري هو نتيجة ضعف الحوكمة. وان الإدارة الضعيفة توفر مجالاً للمديرين لإعطاء الأولوية لأهدافهم الشخصية على أهداف الشركة (Bebchuk *et al.*, 2009). من ناحية أخرى، يرتبط أيضاً بممارسات إعداد التقارير المالية منخفضة الجودة (Klein, 2002). ويجادل (Chen, 2008) Zhao & أن هناك علاقة بين التحصين الإداري وإدارة الأرباح وأن المديرين الذين يتمتعون بالتحصين يتجنبون القرارات الصعبة والجهود المكلفة. لذلك، يحاولون إخفاء إدارتهم غير الفعالة أو جني الفوائد الخاصة بشكل غير صحيح.

وبالتالي فإن التحصين الإداري هو المدى من عدم التزام المديرين الكامل بأليات نظام حوكمة الشركات الذي يوضح آليات رقابة مجلس الإدارة لقرارتهم وأعمالهم واستغلال نواحي الضعف في أعمال الرقابة لتحقيق مصالحهم. ويعتبر التحصين الإداري أحد المظاهر البارزة لمشكلة الوكالة (Jensen & Ruback, 1983). بما في ذلك المراقبة من قبل مجلس الإدارة، التهديد بالعزل أو الاستيلاء وحوافز الأداء القائمة على الأسهم أو المكافآت المستندة إلى الأداء (Gompers *et al.*, 2003). كما أن الملكية الإدارية قد يُترجم قوة تصويت أكبر مما يجعل مكان عمل المدير أكثر أمناً. ومن ثم، اكتساب الحماية ضد تهديدات الاستحواذ.

والمديرين الذين يتمتعون بالتحصين لديهم حرية اختيار سياسيات لبناء الرافعة المالية لشركاتهم، فقد يفضل المديرين رافعة مالية أقل بسبب الرغبة في تقليل المخاطر لحماية رأس المال. ويتبع المديرين سياسات مالية تحقق مصالحهم الذاتية أكثر من مصالح المساهمين. ومن خلال القيام باستثمارات خاصة بالمدير، يمكن للمديرين تقليل احتمالية استبدالهم، والحصول على أجور أعلى ومتطلبات

أكبر من المساهمين، والحصول على حرية أكبر في تحديد استراتيجية الشركة، (Schleifer & Vishny, 1989).

وهناك وجهة نظر ترى أن التحصين يمكن أن يزيد من تقارب مصالح المديرين والمساهمين (Baukaran 2014). فالتحصين الإداري ليس دائماً مرادفاً لعدم الكفاءة، فقد يكون فعالاً إذا كان قادراً على إضافة قيمة إلى المنشأة، وتجنب الخسائر الكبيرة على المدى القصير، أو توفير شبكة علاقات حيوية للمؤسسة لضمان تطورها وبقائها. كما أنه يدفع المديرين التنفيذيين إلى الاستثمار في مشاريع أكثر خطورة وبالتالي أكثر ربحية، مما قد ينعكس على أداء وقيمة المنشأة، حيث قد يستفيد كل من المساهمين من خلال توفير المزيد من الربحية، والمديرون أنفسهم في الحفاظ على مناصبهم (عيفي، 2017). وبالتالي، فإن تبني ممارسات التحصين قد يقلل من هذا الضغط على المدى القصير لصالح المزيد من الاستثمارات المولدة للقيمة على المدى الطويل.

من ناحية أخرى، يعتبر التحفظ واحد من ميزات التقارير المالية الرائدة، والتي تمت مناقشتها لفترة طويلة في نظرية المحاسبة. أثار مفهوم التحفظ المحاسبي كقيد من قيود القياس المحاسبي العديد من كتاب الأدب المحاسبي منذ المراحل الأولى من تطور نظرية المحاسبة، كما أن الكثير من الجدل مازال قائماً حتى يومنا هذا، والسبب في ذلك أن ممارسته تعتبر من الأحكام المهنية التي تتيح للمحاسبين حرية الاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية المختلفة في بعض الحالات التي يواجهونها، وبموجبه يمارس المحاسبون درجة معقولة من الحذر في الاعتراف بالمعاملات التي تخضع لظروف عدم التأكد، فالتحفظ المحاسبي لا يشجع المبالغة في الأرباح ويعزز من قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية، مما يعزز من مصداقية التقارير المالية للمنشأة وتقليل مخاطر الإفلاس (Biddle et al., 2013). ويستخدم مدققي الحسابات التحفظ، باعتباره أحد المبادئ المقيدة للمحاسبة، وعلى الرغم من معارضة البعض له من حيث تأثيره السلبي على جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، إلا أنه أصبح مطلباً أساسياً في الوقت الراهن من جانب الأطراف ذات العلاقة بعملية التقرير المالي خصوصاً في أعقاب حالات الانهيار التي شهدتها مطلع القرن الحادي والعشرين لعدد كبير من الشركات العملاقة وما نتج عنه من خسائر فادحة تحمّلها أصحاب المصالح في هذه الشركات نتيجة بعض الممارسات الانتهازية التي قامت بها إدارة تلك الشركات ومنها ممارسات إدارة الربح، والتمويل من خارج الميزانية، وغيرها من الممارسات الأخرى التي تعتبر خرقاً واضحاً لمفهوم التحفظ المحاسبي. والتحفظ المحاسبي يستخدمه المحاسب لمواجهة

حالة عدم التأكد التي تتطلب أخذ الحيطة عند إعداد القوائم المالية بحيث لا ينتج عنها تضخيم للدخل أو تقليل للمصروفات والالتزامات.

قد يؤدي التحفظ المحاسبي إلى عقد مثالي بين الوكيل والمدير، مما يؤدي إلى تقليل مشاكل الوكالة. حيث أوضح (Watts (2003 أن التحفظ المحاسبي قابل للتطبيق للحد من السلوك الإداري الانتهازي للمبالغة في الأصول والاحتفاظ بالأرباح للحفاظ على صافي أصول الشركات لأنفسهم، ثم بذل الجهود للاستثمار في المشاريع ذات القيمة الحالية الصافية الإيجابية. كما اثبت (Ball (2001 بأن التحفظ المحاسبي يلعب دوراً مهماً في تحسين عملية مراقبة الشركات في قرارات الاستثمار. حيث يُظهر المديرون ميلاً لتأخير إنهاء المشاريع ذات القيمة الحالية الصافية السالبة، في حالة أن هذه المشاريع توفر لهم نتائج حالية إيجابية وتزيد من مصلحتهم الذاتية. وتقوم هذه الدراسة على افتراض انه من غير المرجح أن يتبنى المديرون الذين يتمتعون بالتحصين التحفظ المحاسبي في التقارير السنوية حيث يتضح ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي، كما تقوم الدراسة أيضاً باختبار تأثير هيكل الملكية وبخاصة تركيز الملكية والملكية المؤسسية على تلك العلاقة، حيث لم تتناول الدراسات السابقة الدور المعدل لتركيز الملكية والملكية المؤسسية على العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي.

2. مشكلة الدراسة

أن التحصين الإداري والدور المعدل لهيكل الملكية محدودة في الأدبيات، وبالتالي فهي منطقة خصبة للبحث. هناك دليل على أن التحصين والحوكمة الضعيفة لها عواقب سلبية على الأداء التشغيلي والمالي (Core et. al., 1999). بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الأدبيات أن المديرين الذين يتمتعون بالتحصين هم أكثر عرضة لاختيار السياسات الاستثمارية والمالية التي ليست في مصلحة مختلف أصحاب المصلحة في الشركات (Hu & Kumar, 2004; Kang et al., 2010; Kumar & Rabinovitch, 2013).

وفقاً للحجج المذكورة أعلاه، ولشرح الدور المحافظ المحتمل في التخفيف من نزاعات الوكالات بين المديرين والمساهمين، من المتوقع أن تعارض هذه الوكالات قد تعزز الطلب على التحفظ المحاسبي في بيئة السوق. لذلك، تحاول الدراسة الحالية سد الفجوة الأكاديمية المتمثلة فيما إذا كان الحد من السلوك الانتهازي الراسخ للمديرين يلعب دوراً حاسماً في تبني التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

على وجه التحديد، في أعقاب التأثيرات السنتية الممثلين للتحسين الإداري وهي: تعويضات مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، وازدواجية الرئيس التنفيذي، والملكية الإدارية، وفترة بقاء المدير التنفيذي في منسبة وتغيير الرئيس التنفيذي خلال السنة المالية قيد الدراسة، Shuto & Takada, (2020) ; Garcia-Sancez, et al., (2020) ; Di Meo et al., (2017) ; (2010)، وذلك بافتراض أن التحفظ المحاسبي كعنصر من عناصر حوكمة الشركات، له علاقة بخفض تحسين المديرين (Morck et al. 1988). بالتالي تحلل الدراسة الحالية العلاقة بين التحسين الإداري والتحفظ المحاسبي في التقارير المالية مع توضيح الأثر المعدل لهيكل الملكية وبخاصة تركيز الملكية والملكية المؤسسية في تلك العلاقة.

3. دوافع وتساؤلات الدراسة

تتلخص دوافع إجراء الدراسة فيما يلي:

- ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين التحسين الإداري والتحفظ المحاسبي عموماً، والتي قامت باختبار هذه العلاقات في بيئة الأعمال المصرية خصوصاً، وبالتالي فهي منطقة خصبة للبحث.
 - لم تتناول أي من الدراسات العلاقة التفاعلية بين هيكل الملكية والتحسين الإداري، وبشكل رئيسي تركيز الملكية والملكية المؤسسية، حيث يمكن أن تؤثر على العلاقة بين التحسين الإداري والتحفظ المحاسبي في التقارير السنوية.
 - استخدمت الدراسات التي أجريت في مجال التحسين الإداري عدة مؤشرات منفصلة لقياس هذا المتغير. ومع ذلك، يحول البحث الحالي ست متغيرات (تعويضات مجلس الإدارة، ومدة الرئيس التنفيذي، وازدواجية الرئيس التنفيذي، ونسبة الملكية الإدارية، ونسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، و تغيير الرئيس التنفيذي) إلى متغير واحد، بعنوان التحسين، باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي Exploratory Factor Analysis.
- ومما سبق تحاول الدراسة اختبار تأثير التحسين الإداري على تبني التحفظ المحاسبي في القوائم المالية واختبار تأثير تركيز الملكية والملكية المؤسسية على هذه العلاقة كمتغيرات مُعدلة من خلال الإجابة عن التساؤلات البحثية التالية:

- الي أي مدى توجد علاقة بين كل من التحصين الإداري وهيكل الملكية وبخاصة تركيز الملكية والملكية المؤسسية وبين التحفظ المحاسبي في الشركات المقيدة في البورصة المصرية؟
- الي أي مدى يوجد تأثير للتحصين الإداري على التحفظ المحاسبي المشروط في الشركات المقيدة في البورصة المصرية؟
- الي أي مدى يوجد تأثير للتحصين الإداري على التحفظ المحاسبي غير المشروط في الشركات المقيدة في البورصة المصرية؟
- الي أي مدى يوجد تأثير للعلاقة التفاعلية لكل من التحصين الإداري وتركيز الملكية على التحفظ المحاسبي المشروط في الشركات المقيدة في البورصة المصرية؟
- الي أي مدى يوجد تأثير للعلاقة التفاعلية لكل من التحصين الإداري وتركيز الملكية على التحفظ المحاسبي غير المشروط في الشركات المقيدة في البورصة المصرية؟
- الي أي مدى يوجد تأثير للعلاقة التفاعلية لكل من التحصين الإداري والملكية المؤسسية على التحفظ المحاسبي المشروط في الشركات المقيدة في البورصة المصرية؟
- الي أي مدى يوجد تأثير للعلاقة التفاعلية لكل من التحصين الإداري والملكية المؤسسية على التحفظ المحاسبي غير المشروط في الشركات المقيدة في البورصة المصرية؟

4. أهمية الدراسة

1-4 الأهمية العلمية:

- قد يؤدي التحفظ في المحاسبة إلى العقود المثلى بين الوكلاء والمديرين، مما يؤدي إلى تقليل مشاكل الوكالة من خلال القناتين التاليتين. أولاً، أن التحفظ المحاسبي قابل للتطبيق للحد من السلوك الإداري الانتهازي للمبالغة في الأصول والاحتفاظ بالأرباح للحفاظ على صافي أصول الشركات لأنفسهم، ثم بذل الجهود للاستثمار في المشاريع ذات القيمة الحالية الصافية الإيجابية، (Watts, 2003). ثانياً، أن التحفظ المحاسبي يلعب دورًا حاسمًا في تحسين عملية مراقبة الشركات في قرارات الاستثمار. على سبيل المثال، يُظهر المدبرون ميلًا لتأخير إنهاء المشاريع ذات القيمة الحالية الصافية السلبية، في حالة أن هذه المشاريع توفر لهم نتائج إيجابية حالية وتزيد من مصلحتهم الذاتية، (Ball, 2001). وفقًا للحجج

- المذكورة أعلاه، لشرح دور التحفظ المحتمل في التخفيف من نزاعات الوكالات بين المديرين والمساهمين، فأن تعارض هذه الوكالات قد يعزز الطلب على التحفظ المحاسبي. لذلك، تحاول الدراسة الحالية سد الفجوة الأكاديمية المتمثلة فيما إذا كان تحسين المديرين وهيكل الملكية، كمتغير معدل، له علاقة بتبني المنشأة التحفظ المحاسبي كعنصر حوكمة الشركات.
- من خلال تقييم الدراسات السابقة للتحفظ المحاسبي في مصر، نلاحظ العديد من الدراسات حول هذا المفهوم. ومع ذلك، لم يتم إجراء أي دراسة لتقييم العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتحسين الإداري. وكذلك لم يتم دراسة الأثر المعدل لهيكل الملكية وبخاصة الملكية المؤسسية وتركيز الملكية على تلك العلاقة.
 - تقوم الدراسة الحالية بتقييم العلاقة بين التحسين الإداري ونوعين من المحافظة، وهما الميزانية العمومية والمحافظة على بيان الدخل، والتي لم يتم التحقيق فيها من قبل الدراسات السابقة، لا سيما في الأسواق الناشئة مثل مصر.
 - تساهم الدراسة في الأدبيات الموجودة حول تأثير التحسين الإداري على تبني الإدارة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

4-2 الأهمية العملية:

- تقدم الدراسة مساهمة عملية لكل من الشركة والإدارة والأطراف ذات الصلة في التعرف على محددات تبني التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

5. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية الى اختبار تأثير التحسين الإداري على تبني المنشأة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية. بالإضافة الى تحليل التحسين وتفاعله مع هيكل الملكية من خلال عدسة نظرية الوكالة. حيث يتناول البحث الدور المعدل لهيكل الملكية، وبخاصة تركيز الملكية والملكية المؤسسية، في العلاقة بين التحسين الإداري والتحفظ المحاسبي في التقارير المالية. ويتم تقسيم الهدف الأساسي للدراسة الى عدة أهداف فرعية، وعليه، تستهدف الدراسة الحالية تحقيق الأهداف التالية:

- (١) تحليل طبيعة العلاقة بين التحصين الإداري وهيكل الملكية وبخاصة تركيز الملكية والملكية المؤسسية وبين التحفظ المحاسبي المشروط بالشركات المقيدة في البورصة المصرية وذلك لمعرفة اتجاه هذه العلاقة وقوتها ومدى معنويتها.
- (٢) تحليل طبيعة العلاقة بين التحصين الإداري وهيكل الملكية وبخاصة تركيز الملكية والملكية المؤسسية وبين التحفظ المحاسبي غير المشروط بالشركات المقيدة في البورصة المصرية وذلك من حيث اتجاه هذه العلاقة ومدى قوتها ومدى معنويتها.
- (٣) دراسة وتحليل مدى تأثير التحصين الإداري على التحفظ المحاسبي المشروط بالشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- (٤) دراسة وتحليل مدى تأثير التحصين الإداري على التحفظ المحاسبي غير المشروط بالشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- (٥) دراسة وتحليل مدى تأثير العلاقة التفاعلية لكل من التحصين الإداري وتركيز الملكية على التحفظ المحاسبي المشروط في الشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- (٦) دراسة وتحليل مدى تأثير العلاقة التفاعلية لكل من التحصين الإداري وتركيز الملكية على التحفظ المحاسبي غير المشروط في الشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- (٧) دراسة وتحليل مدى تأثير العلاقة التفاعلية لكل من التحصين الإداري والملكية المؤسسية على التحفظ المحاسبي المشروط في الشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- (٨) دراسة وتحليل مدى تأثير العلاقة التفاعلية لكل من التحصين الإداري والملكية المؤسسية على التحفظ المحاسبي غير المشروط في الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

6. حدود الدراسة:

- تقتصر عينة الدراسة على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، حيث يخرج من نطاق الدراسة قطاعي البنوك والخدمات المالية غير المصرفية. وذلك لأن هذه المنشآت تختلف عن المنشآت الأخرى من حيث هيكل أصولها وعمليات تحقق الإيراد وتوليد الأرباح. كما أنها تخضع لقواعد تنظيمية خاصة بها تختلف عن القواعد التي تخضع إليها الشركات الأخرى (Liljeblom & Löflund, 2005). ويخرج أيضا عن نطاق الدراسة المؤسسات

المالية وغير المالية غير المقيدة بالبورصة المصرية حيث أن تعميم نتائج الدراسة مشروطة بضوابط اختيار العينة.

- كما تقتصر الدراسة على اختبار العلاقة التحسين الإداري والتحفظ المحاسبي ومدى تأثير هذه العلاقة بهيكل ملكية المنشأة وبخاصة تركيز الملكية والملكية المؤسسية، وذلك في ضوء مجموعة من المتغيرات الحاكمة، والتي تتمثل في حجم الشركة ودرجة الرفع المالي بها، وحجم مكتب المراجعة، وسيولة الشركة، ومعدل نمو المبيعات، ونسبة الأصول الثابتة الملموسة، ومعدل العائد على الأصول. وبذلك يخرج عن نطاق البحث المتغيرات الأخرى التي قد تؤثر على العلاقة بين التحسين الإداري والتحفظ المحاسبي مثل الملكية العائلية، وخبرة لجنة المراجعة.

7. خطة الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهميتها ودوافعها ومن منظور أهداف وحدود الدراسة تم استكمال الدراسة بأربعة عناصر وهي:

- الإطار النظري للدراسة واستنباط الفروض.
- منهجية الدراسة
- الدراسة التطبيقية.
- النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

8. الإطار النظري للدراسة واستنباط الفروض:

1-8 نظرية الوكالة

أدى فصل الملكية عن الإدارة إلى إنشاء لقب الوكيل، الذي يتصرف بدلاً من المالكين، والوكلاء يملكون أهداف تختلف عن أهداف المساهمين ويسعون لتحقيق مصالحهم وتجنب المخاطر على حساب مصالح المساهمين، (Jensen & Mackling, 1976). واستناداً إلى نظرية الوكالة، يؤدي فصل الملكية والرقابة بين مديري الشركة وأصحابها إلى تضارب في المصالح (Bauer *et al.*, 2018). يمكن صياغة الافتراضات التي تستند إليها نظرية الوكالة من خلال مدخلين أساسيين هما (i) النظرية الإيجابية للوكالة Positive agency theory و(ii) نموذج الأصيل - الوكيل Principal - agent model (Eisenhardt, 1989). وتعتمد النظرية الإيجابية للوكالة على

السلوك التعاوني بين الأفراد وما ينتج عنه من مشاكل التعاقد *Contracting problems* نظرا لتعارض المصالح. حيث تركز هذه النظرية على المقاييس المحاسبية وذلك بهدف تفسير وتحليل والتنبؤ بما يدور داخل الوحدة الاقتصادية، وكذلك تحليل سلوك الإدارة العليا لاختيار سياسة محاسبية معينة دون سياسة أخرى، (Elhabashy, 2004). تجادل هذه النظرية بأن الشركة هي حالة خاصة لنظرية الوكالة، وأن الشركة توفر رابطة لمجموعة معقدة من العقود، المكتوبة وغير المكتوبة، بين أطراف مختلفة، وأن تكاليف الوكالة تنشأ نتيجة للمصالح المختلفة والترتيبات التعاقدية بين المالكين وكبار المديرين (Jensen, 1983; Jensen & Meckling, 1976). تم استخدام نظرية الوكالة الإيجابية على نطاق واسع كأساس للعمل النظري والتجريبي في فحص الأسئلة البحثية المتعلقة بالتعويضات الخاصة بالمديرين التنفيذيين (Eisenhardt, 1989). الافتراضات الأساسية هي أن المنظمات تسعى للربح، وأن الوكلاء عقلانيون ويبحثون عن الربح، وأنه لا يوجد دافع غير مالي للوكيل. ومن المفترض أيضاً أن المديرين محايدين للمخاطر لأنهم يستطيعون موازنة محافظهم المالية، وأن الوكلاء يتجنبون المخاطرة لأن تأثيرات الثروة المحتملة لعلاقة التوظيف كبيرة، وأن منفعة الوكيل تتوقف بشكل إيجابي على الحوافز المالية وتتوقف سلباً على الجهد، (Jensen, 1998). وأن الوحدة الاقتصادية مجموعة من التعاقدات ويتم إبرام هذه التعاقدات من أجل تخفيض تعارض المصالح *Interests Conflict* بين الأطراف المتعاقدة كالإدارة، والمساهمين، والدائنين، والموردين (Watts & Zimmermn, 1986).

أما في ظل نموذج الأصيل - الوكيل، ينتقى الفرد تصرفاته بطريقة مثلى من وجهة نظر منفعته الذاتية معتمداً على معلوماته الخاصة والتي يستمد جزءاً منها من نظم المعلومات المحاسبية، ويفترض هذا النموذج أن الوكيل يسعى إلى تحقيق منفعته الذاتية باستخدام ما لديه من معلومات حيث أن الوكيل لديه معلومات تفوق ما لدى الأصيل وبالتالي يتخذ القرارات التي لا تضره على الأقل. حيث تنشأ مشاكل الوكالة الرأسية "Vertical agency problems" بين المالكين والمديرين نتيجة للفصل بين الملكية عن الإدارة. قد يتخذ المديرون قرارات غير عادلة وقد يسيئون استخدام أموال المساهمين (الأصيل) ويمكن أن يكون هذا سبباً لتضارب المصالح (Hutagaol & Valentincic, 2016). وتنشأ مشاكل الوكالة الأفقية "Horizontal agency problems" نتيجة التعارض بين المساهمين المسيطرين وحملة الأسهم الأقلية من تضارب المصالح بسبب الملكية غير

المتكافئة. ويؤدي تضارب المصالح هذا إلى سلوك انتهازي بطريقة ما ويعرف ذلك بنموذج الأصل - الأصل (Hutagaol & Valentincic, 2016). حل مشكلة الوكالة، إلى حد ما، يوفر بعض الراحة؛ وبالتالي، فإن وجود آلية متماسكة لمنع انتهاك حقوق المستفيدين، ومواءمة فوائد مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وكذلك توجيه الأهداف التنظيمية يبدو أمراً حيوياً، والذي يشكل أساس حوكمة الشركات. ويعد نظام الحوكمة من الآليات الهامة لتخفيف مشكلة الوكالة وتقليل عدم تناسق المعلومات بين المساهمين والمديرين في أسواق رأس المال (Shleifer & Vishny, 1986). يمكن لبنية ملكية معقولة والتعويضات الخاصة بالمديرين كأحد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومعلومات محاسبية سليمة أن تخفف من المشاكل التي يسببها نزاع الوكالة. يؤكد البعض (Morck et al., 1988)؛ De Miguel et al., (2004) على أن الملكية الإدارية فوق مستويات معينة هي آلية ردع للتحسين الإداري. يؤدي استخدام هذه الآليات إلى تقليل معدل الدوران الإداري، والذي يعتبر بمثابة وكيل آخر للتحسين الإداري (Dahya et al., 1998 ; Denis et al., 1997). تناولت بعض الدراسات العلاقة بين هيكل الملكية والمحافظة المحاسبية، وبشكل رئيسي تركيز الملكية، والملكية المؤسسية (Amos, et al. 2016; Alkurdi, et al., 2017; Hamid & Mansur, 2015; Utomo, et al., 2018; Hajawiyah, et al., 2020 ; Govcopp, 2020). ويسعى هذا البحث إلى دراسة أثر هيكل الملكية في العلاقة بين التحسين الإداري والتحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

8-2 التحفظ المحاسبي والتحسين الإداري

8-2-1 التحفظ المحاسبي

التحفظ المحاسبي هو مقياس للتحيز، ويؤثر التحفظ في المحاسبة بشكل مباشر على الأرباح والأرباح المحتجزة ويؤدي إلى انخفاض الأرباح (التراكمية) المبلغ عنها (Ahmed et al., 2002). قد يؤدي تطبيق التحفظ إلى التقليل من القيمة المستقبلية للمؤسسة وقد لا يعكس القيمة الحقيقية للالتزامات الضريبية. علاوة على ذلك، يفرض التحفظ المحاسبي قيوداً أكثر صرامة على سياسة توزيع الأرباح، مما يؤدي إلى خفض قيمة الأصول في الميزانية العمومية وينطوي كذلك على قيود على مدفوعات الأرباح المفرطة للمساهمين. ويتكون التحفظ من نوعين هما:

التحفظ المشروط: الذي تكون ممارسته مشروطة بوقوع الإنباء غير السارة، يطلق عليه "تحفظ قائمة الدخل"، (Ball et al., 2008). ويعتمد هذا النوع من التحفظ على وقوع أحداث أو أنباء معينة ترتبط بتعجيل الاعتراف بالمصروفات والخسائر وتأخير الاعتراف بالإيرادات لحين التحقق (Ruch & Taylor, 2015). ومن بعض الأمثلة على هذا النوع من التحفظ تقييم المخزون بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل. وعليه، يكون التحفظ المشروط إذا عمدت الشركة مثلاً إلى تأخير الاعتراف بالإيرادات لفترة محاسبية واحدة أو من خلال طرح قيمة ثابتة كمخصص أو احتياطي من الأرباح بشكل مستقل لمقابلة الخسائر الاقتصادية الحالية. وتسمح الإصدارات المحاسبية الدولية بمدى واسع عند ممارسة التحفظ المحاسبي خاصة المشروط نتيجة تباين مستويات الحكم المهني بين المنشآت وبعضها البعض التي تعمل في نفس النشاط، بينما يقل هذا المدى عند ممارسة التحفظ غير المشروط عند تماثل تطبيق نفس المعايير المحاسبية.

التحفظ غير المشروط: الذي تكون ممارسته غير مشروطة بوقوع الإنباء، وإنما نتيجة اتباع سياسة محاسبية تتسم بالحذر عند معالجة الإحداث والمعاملات التي يصاحبها ظاهرة عدم تأكد. والتحفظ غير المشروط، يسمى أيضاً "تحفظ الميزانية العمومية"، ويعتبر هذا النوع من التحفظ مستقلاً، أي أنه لا يعتمد على وقوع أحداث أو أنباء معينة، ولكن يرتبط بتطبيق المبادئ المقبولة قبلاً عاماً والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومن الأمثلة على ذلك استخدام طريقة محاسبية معينة في بداية دورة حياة الأصل تعكس الانخفاض في القيمة الدفترية لصادفي الأصول بالمقارنة مع قيمتها السوقية خلال فترة حيازة الأصل، على سبيل المثال، يعتبر الاعتراف تكاليف البحث والتطوير نوعاً من هذا المعيار، كذلك الأصول غير الملموسة غير المعترف بها، (Ruch & Taylor, 2015). علاوة على ذلك، فإن تلك الأصول التي تطبق عليها ممارسات التحفظ غير المشروط تخضع لتقدير الحسابات والاحتياطيات، ومن ثم فإن تقييم حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي تميل لكونها أكثر تحفظاً في ظل التحفظ غير المشروط من التحفظ المشروط (Sunder et al., 2018). وأوضح (Beaver & Ryan, 2005) أن التحفظ غير المشروط يحدث من خلال التقليل المستمر لصادفي الأصول، تتضمن أمثلة التحفظ غير المشروط المصاريف بدلاً من رسملة تكاليف البحث والتطوير أو استخدام الاستهلاك المتسارع بدلاً من القسط الثابت كل فترة.

جادل بعض الباحثين بأن أصحاب المصلحة يهتمون بالمعلومات في الوقت المناسب عن المكاسب مثل المعلومات في الوقت المناسب عن الخسائر، وبالتالي يشككون في مزايا النهج الأحادي الجانب للمحافظة (García Lara et al., 2007). على سبيل المثال، لا يهتم المقرضون بالخسائر المحتملة فحسب، بل يهتمون أيضاً بمكاسب الشركة. وبالمثل، يتوقع المستثمرون أرباحاً من استثماراتهم، وبالتالي يبحثون عن مكاسب مستقبلية محتملة من المنشأة وليس فقط قيمة منخفضة من جانب واحد للأرقام المحاسبية.

وعلى الرغم من أن التحفظ هو مقياس للتحيز، إلا أنه يوفر العديد من الفوائد لأصحاب المصلحة والشركات، حيث تضمن المحافظة المشروطة الاعتراف المبكر بالأخبار السيئة مقارنة بالأخبار السارة، ويساعد هذا التقديم المبكر للأخبار السيئة للمستثمرين في تبسيط المعلومات الخارجية ويساعد مقدمي رأس المال على اتخاذ قرارات استثمارية دقيقة (Basu, 1997). علاوة على ذلك، تضمن المحافظة غير المشروطة عدم المبالغة في تقدير الأصول (Beaver & Ryan, 2000; Penman & Zhang, 2002). وعلى الرغم من التحيز، إلا أن المعلومات المتحفظة قد يكون لها فوائد للمستثمرين إلى حد أن التقارير المتحفظة تقلل من فرصة المبالغة في تقدير الأصول، وهو عامل رئيسي يساهم في معظم حالات انهيار الشركات. علاوة على ذلك، يتضمن التخطيط الضريبي الاختيار الإداري للسياسات والممارسات المحاسبية من أجل خفض صافي القيمة الحالية للالتزام الضريبي. يوضح الدراسات السابقة أن كلا الشكلين من المحافظة (المشروطة وغير المشروطة) يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالتلاعب الضريبي في الأرباح (García Lara et al., 2009; Qiang, 2007). وفقاً لـ (Qiang, 2007)، فإن التحفظ غير المشروط هو طريقة أسهل لاتباع قواعد الضرائب التي تسمح بتسجيل نفقات إضافية مثل الزيادة في تكلفة السلع المباعة باتباع نظام المخزون الذي يرد أولاً يصرف أولاً. ويمكن للمديرين تقليل الأرباح بطريقة الضرائب الدفترية من خلال عدم الاعتراف بالإيرادات في الوقت المناسب والنظر على الفور في نفقات التشغيل، وبالتالي تقليل القيمة الحالية لمدفوعات الضرائب (García Lara et al., 2009). يتم ذلك إما عن طريق الاعتراف بالخسائر الاقتصادية أو تحويل المكاسب الاقتصادية الحالية إلى فترة مستقبلية.

وبالتالي فإن الشركات التي لديها درجة عالية من التحفظ في المحاسبة تواجه قيوداً تنظيمية أقل (Lobo & Zhou, 2006); Alam & Petruska, (2012)، وتتمتع بجودة حوكمة داخلية أفضل (Sultana & Van der Zahn, 2015)، وتقلل من مشكلة الوكالة وتقييد الانتهازية الإدارية من

خلال تجنب قيود توزيع الأرباح وتحويل الثروة من حملة السندات إلى المساهمين وبالتالي التخفيف من خسائر المكاسب القسوى وزيادة قيمة الشركة (Ahmed & Duellman, 2013).

8-2-2 التحسين الإداري

تقدم نظرية التحسين Entrenchment Theory، التي طورها (Shleifer & Vishny, 1989)، إطارًا لفحص السلوك الانتهازي للمديرين وتأثيره على أنظمة التحكم وعلى أداء الشركة. حيث إن التحسين الإداري هي مجموعة من الإجراءات التي يتخذها المديرون للحفاظ على أماكنهم الحالية وزيادة تعويضاتهم الخاصة. تحاول هذه النظرية شرح كيف يمكن للوكلاء استخدام الآليات التي يُفترض أنها تعزز أداء الشركة لتحسين أنفسهم في وظائفهم (Dhaoui & Jouini, 2019). حيث يتبنى المديرون استراتيجيات التحايل التي تسمح لهم بتجنب كل أو جزء من آليات الحوكمة من أجل الحصول على مركز متميز ولا يمكن إزاحتهم وجعل استبدالهم أمرًا صعبًا ومكلفًا (Bilel, 2020). تتمثل الأهداف الرئيسية للمديرين، وفقًا لهذه النظرية، في جعل استبدالهم مكلفًا للشركة، مما يسمح لهم بزيادة سلطاتهم ومساحتهم التقديرية.

وتقدم الأدبيات عدة أسباب لتحسين الإدارة. على سبيل المثال، يجادل المنظرون التنظيميون بأن المنصب والسلطة الداخلية للمدير التنفيذي مرتبطان بشكل إيجابي (Finkelstein & Hambrick, 1989)، مما يجعل من الصعب على مجالس الإدارة انتزاع السيطرة من الرؤساء التنفيذيين الذين خدموا لفترة طويلة. علاوة على ذلك، فإن إجراءات المساهمين ضد الإدارة مكلفة على المساهمين الأفراد وأحيانًا لا تكون ممكنة قانونًا (Fluck, 1999). علاوة على ذلك، قد يقللون / يبالغون في تقدير تأثير الأحداث المحتملة غير المواتية على التدفقات النقدية للشركات. لذلك، قد يبالغ المديرون المحصنون في تقدير قيمة المشاريع وربحيتها وقد يقيمون بشكل غير صحيح استثمارًا في المشاريع ذات القيمة الصافية الحالية السالبة كاستثمار في مشروع بقيمة صافية إيجابية لإظهار السلوك الانتهازي (Malmendier & Tate, 2005). بشكل عام، هؤلاء المديرين الذين يكتشفون الخسائر في الوقت المناسب بدلاً من نقلها إلى الفترات المستقبلية يكونون أقل ميلًا إلى إدارة المشاريع ذات القيمة الحالية الصافية السالبة (Watts, 2003).

تُعرّف مجالس الإدارة بأنها "القمة المشتركة لأنظمة التحكم في اتخاذ القرارات في المنظمات التي لا يتحمل فيها وكلاء القرار نصيبًا كبيرًا من تأثيرات قراراتهم" (Jensen, 1983). كما يجادل

Jensen, (1983) بأن مجلس الإدارة يمكن أن يخفف من مشاكل الوكالة من خلال مراقبة كبار المديرين وعملية اتخاذ القرار الخاصة بهم، حيث يجب أن يتم إسناد عملية صنع القرار والتنفيذ بدءاً من الموافقة على القرار والمراقبة إلى أفراد منفصلين للوصول إلى حوكمة مؤسسية فعالة، مما يؤدي إلى تناقضات أقل بين الوكالات. كما أن مجالس الإدارة مخولة بتعيين المديرين وإقالتهم، وتحديد تعويضاتهم والموافقة على القرارات الرئيسية للشركة، والتي تتماشى مع مصالح المساهمين. ويجب على أعضاء مجلس الإدارة أيضاً تقديم المشورة بشأن الاستراتيجيات المقدمة واقتراح الخبرة المهنية التي تتطلب معلومات يمكن التحقق منها لمراقبة الوظائف وتقديم المشورة لها بفعالية، (Ahmed & Duellman, 2007)

فمن المرجح أن يستخدم مجلس الإدارة التقارير المحاسبية والمالية لرصد وتقييم القرارات الإدارية كمصادر معلومات يمكن التحقق منها، (Watts & Zimmerman, 1986) ; Dey et al., (2007)، لذلك، تلعب المحاسبية المتحفظة دوراً مهماً في أنظمة المحاسبة بالشركات التي يمكن أن تساعد مجلس الإدارة في تقليل الخسائر الكبيرة وتصنيف مصادر المعلومات الأخرى، وتحسين إمكانية التحقق من المعلومات وقيم الشركات. علاوة على ذلك، من المرجح أن يقوم مجلس الإدارة الفعال والذي يستفيد بمبالغ أكبر من التعويض بمراقبة الرؤساء التنفيذيين بشكل أكثر فعالية لإعداد البيانات المالية بشكل أكثر قابلية للتحقق (Wolf, 2018). حيث تم اقتراح التعويض كمؤشر تصحيح في تقليل مشاكل الوكالة بين المالكين والوكلاء من خلال تحسين جودة التقارير المالية (Watts & Zimmerman, 1986). ويجادل (Bryant & Davis (2012) بأن اقتراح الحوافز المثلى لمجلس الإدارة يمكن أن يسهل مشكلة الوكالة. إذا كانت الشركة تتوقع أن تكون ناجحة، فسيكون مطلوباً تحديد مدير فعال من المحتمل أن يتحكم فيه مجلس إدارة فعال (Du, et al., 2014; Muller-Kahle, et al., 2011). بالتالي فان خصائص أعضاء مجالس الإدارة ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي قد تحسن من نتائج الشركة.

وهناك وجهة نظر ترى أن التحصين يمكن أن يزيد من تقارب مصالح المديرين والمساهمين (Baulkaran 2014). فالتحصين الإداري ليس دائماً مرادفاً لعدم الكفاءة، فقد يكون فعالاً إذا كان قادراً على إضافة قيمة إلى المنشأة، وتجنب الخسائر الكبيرة على المدى القصير، أو توفير شبكة علاقات حيوية للمؤسسة لضمان تطورها وبقائها. كما أنه يدفع المديرين التنفيذيين إلى الاستثمار في مشاريع أكثر خطورة وبالتالي أكثر ربحية، مما قد ينعكس على أداء وقيمة المنشأة، حيث قد يستفيد

كل من المساهمين من خلال توفير المزيد من الربحية، والمديرون أنفسهم في الحفاظ على مناصبهم (عفيفي، 2017). وبالتالي، فإن تبني ممارسات التحسين قد يقلل من هذا الضغط على المدى القصير لصالح المزيد من الاستثمارات المولدة للقيمة على المدى الطويل.

وفقاً للدراسة الحالية، يتم تطبيق ست حوافز إدارية، بما في ذلك تعويض مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، وازدواجية المدير التنفيذي، والحصة المتاحة للرئيس التنفيذي أو كما يطلق عليها بالملكية الإدارية، وفترة بقاء المدير التنفيذي في منصبه وما إذا تم تغيير الرئيس التنفيذي خلال السنة المالية، لتقييم التأثير المحتمل لتحسين الإدارة على الطلب على إجراءات المحاسبة المتحفظة في التقارير المالية.

ومع أخذ وجهات النظر المختلفة هذه في الاعتبار، تتوقع الدراسة الحالية بأنه في ظل وجود حوافز للتلاعب بأداء الشركات، فإن الرؤساء التنفيذيين الأكثر رسوخاً هم أكثر عرضة لتبني التحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية. لذلك تفترض الدراسة الحالية أن يؤدي التحسين إلى الحد من السلوك الإداري الانتهازي للمبالغة في الأصول والاحتفاظ بالأرباح للحفاظ على صافي أصول الشركات لأنفسهم، ثم بذل الجهود للاستثمار في المشاريع ذات القيمة الحالية الصافية الإيجابية. تفترض هذه الدراسة أن يتلاعب الرؤساء التنفيذيون الذين يتمتعون بالتحسين بالأرباح بطريقة أقل انتهازية لأنهم يهتمون بقيمة الشركة المستقبلية أكثر من الرؤساء التنفيذيين الذين لا يتمتعون بالتحسين. نتيجة لذلك، من المرجح أن يستخدم المديرون الذين يتمتعون بالتحسين التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط لإبلاغ أصحاب المصلحة بالأداء المستقبلي، وليس للتعتيم على الأداء الحالي على حساب انخفاض قيمة الشركة.

3-8 الدراسات السابقة وصياغة الفروض

في هذه الدراسة، ويهدف تطوير الفرضيات، تم دمج مجموعة من خصائص الحوكمة، والتي يبدو أنها مرتبطة بدوافع وقدرات الإدارة للتأثير على مصالح المساهمين تقييمها في إطار التحسين الإداري. حيث تشير الأدبيات الى بعض من آليات التحسين الإداري التي من الممكن أن تكون مرتبطة بالتحفظ المحاسبي في القوائم المالية، (Ehikioya *et al.*, 2021; Salehi *et al.*, 2020; Salehi *et al.*, 2021b; Limbach *et al.*, 2016) ويمكن توضيح تلك الآليات في

الجزء التالي:-

8-3-1 دراسات تناولت التحسين الإداري

يعد التحسين أحد أبرز التحيزات السلوكية ويؤدي إلى مبالغة المديرين في تقدير قدراتهم ومعرفتهم في اتخاذ القرار. وبالتالي، فإنهم يبالغون في تقدير احتمالية النجاح ويقفلون من المخاطر ذات الصلة. في الأدبيات المالية، يبالغ المديرون الواثقون بشكل منهجي في العائد المستقبلي لمشاريع الشركة الاستثمارية. حيث قامت دراسة (Di Meo et al. (2017 باختبار العلاقة بين التحسين الإداري وإدارة الأرباح في الشركات الغير مالية في الولايات المتحدة في الفترة من 1990 الى 2004 بإجمالي مشاهدات 19194 مشاهدة. تم قياس التحسين الإداري باستخدام ثلاث قياسات للتحسين وهي فترة الرئيس التنفيذي والملكية الإدارية والمؤشر G الذي وضعه (2009) *Bebchuk et al* ; *Gompers et al.* (2003) من خلال حساب متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان المؤشر الإلكتروني أكبر من 3، و 0 بخلاف ذلك. حيث أشارت نتائج الدراسة أن إدارة الأرباح تكون أقل ضرراً بقيمة الشركة إذا كان المدير يتمتع بالتحسين. وأن تأثيرات التحسين على إدارة الأرباح موجودة فقط للشركات المقيمة في ولاية ديلاوير Delaware. وأنه عندما تكون هناك حوافز للتلاعب بأداء الشركات، فإن المديرين الذين يتمتعون بالتحسين يكونون أقل عرضة للانخراط في أنشطة إدارة الأرباح التي تضر بالمساهمين، وتوثق ارتباطاً سلبياً بين التحسين الإداري والاستخدام الانتهازي للاستحقاقات والتلاعب بالأنشطة الحقيقية.

استهدفت دراسة (Salehi et al., (2018 تقييم التأثير النوعي لمكونات حوكمة الشركات، في شكل مؤشر التحسين الإداري، على إدارة الأرباح والابتكار. وتم تقدير متغير التحسين الإداري، والذي يشمل متغيرات استقلال الإدارة، والدور المزدوج للإدارة، ومدة الإدارة، وتعيوضات مجلس الإدارة، ونسبة ملكية مجلس الإدارة، مبدئياً من خلال تحليل العوامل الاستكشافية، وتم تقييم تأثيره على المتغيرات التابعة للدراسة باستخدام اختبار الانحدار متعدد المتغيرات. وتم اختيار 103 شركة مدرجة في بورصة طهران وتحليلها خلال الفترة 2011-2016. تم استخدام نموذج (Jones) الأصلي كمتغير لإدارة الأرباح المتراكمة، ولحساب إدارة الأرباح الحقيقية، تم استخدام نماذج التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية، وتكاليف الإنتاج غير العادية، والتكاليف الاختيارية غير العادية. كما تم استخدام نسبة تكلفة البحث والتطوير إلى إجمالي التكاليف لحساب متغير الابتكار. تشير النتائج إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين التحسين الإداري وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق؛ علاوة على ذلك، فإن المديرين الذين يتمتعون بالتحسين هم أقل عرضة للانخراط في

التلاعب بتراكم الأنشطة الحقيقية. علاوة على ذلك، تظهر النتائج أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية بين التحسين الإداري وابتكار الشركات.

كما قامت دراسة أبو سالم وعلوان (2018) بالتحقق من تأثير آليات التحسين الإداري على قيمة الشركات المساهمة المصرية. وتختبر الدراسة التأثير المحتمل لخمس آليات منفصلة للتحسين الإداري على قيمة الشركات المساهمة المصرية. وتتضمن تلك الآليات: ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه؛ استقلالية مجلس الإدارة؛ الملكية الإدارية؛ والرافعة المالية (المديونية). ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة؛ اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 101 شركة مساهمة مصرية بأجمالي مشاهدات 606 مشاهدة تنتمي إلى خمسة عشر قطاعاً اقتصادياً غير مالي في الفترة بين عامي 2010 و2015. وتم استخدام مؤشرين لقياس قيمة الشركة هما: نسبة توبيز كيو (Tobin's Q)، ونسبة توبيز كيو المعدلة بمتوسط الصناعة (Industry-Adj Tobin's Q). باستخدام تحليل الانحدار الخطى المتعدد، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين كل من ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، نسبة المديرين غير التنفيذيين داخل مجلس الإدارة وبين قيمة الشركة. كذلك توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين كل من نسبة الملكية الإدارية، الرافعة المالية (المديونية) وبين قيمة الشركة. في حين عدم وجود أي تأثير معنوي لفترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه على قيمة الشركة.

وفي دراسة محمد (2020) تم تقييم تأثير آليات التحسين الإداري والتحفظ المحاسبي على الأداء المالي للشركات من خلال بيانات سنوية لعدد 30 شركة غير مالية عشوائية مدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة الزمنية من عام 2015 إلى عام 2019. واستخدمت آليات منفصلة للتحسين تتضمن ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه؛ استقلالية مجلس الإدارة؛ الملكية الإدارية. كما تم استخدام معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق المساهمين ROE والعائد على السهم EPS كمتغيرات للأداء المالي. وتم تطبيق نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Regression Data Panel Model، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطى متعدد المتغيرات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة جوهرية بين آليات التحسين الإداري والتحفظ المحاسبي وبين مؤشرات الأداء المالي الثلاثة - معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق المساهمين وربحية السهم.

وفي دراسة عبد المنعم (2021) تم اختبار العلاقة بين التحسين الإداري وجودة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية. ولتحقيق هذا الهدف اختارت الدراسة العلاقة بين خمس آليات منفصلة للتحسين الإداري وإدارة الأرباح. وتتضمن تلك - ازدواجية دور المدير التنفيذي، فترة بقاء المدير التنفيذي في منصبه، استقلالية مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، والرافعة المالية. وتم الاعتماد على الاستحقاقات الاختيارية لقياس إدارة الأرباح (كمقياس عكسي لجودة الأرباح)، والتي تم تقديرها باستخدام نموذج Jones الأصلي. وذلك باستخدام عينة مكونة من 125 شركة غير مالية مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، في الفترة 2017-2019. واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطي متعدد المتغيرات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، الملكية الإدارية وبين جودة الأرباح. كما توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة المديرين غير التنفيذيين داخل المجلس وجودة الأرباح. بينما توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية بين الرافعة المالية (المديونية) وجودة الأرباح تأخذ شكل حرف U. في حين أخفقت الدراسة في التوصل إلى تأثير معنوي لفترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه على جودة الأرباح.

استهدفت دراسة (Dakhli & Mtiraoui, 2021) اختبار العلاقة بين بعض خصائص الشركة، وجودة التدقيق، والتحسين الإداري في الشركات التونسية. وتم استخدام نموذج الانحدار متعدد المتغيرات لاختبار الفرضيات باستخدام عينة من 224 ملاحظة مدرجة في البورصة التونسية خلال الفترة 2014-2020. قامت الدراسة بحساب مؤشر لتقييم التحسين الإداري من خلال استخدام تحليل عامل استكشافي لأربعة متغيرات (ازدواجية الرئيس التنفيذي، وفترة عمل الرئيس التنفيذي، وأقدمية الرئيس التنفيذي، وعمر الرئيس التنفيذي). أظهرت النتائج علاقة سلبية معنوية بين جودة التدقيق والتحسين الإداري وأن خصائص الشركة تؤثر على تحسين الإدارة. على وجه التحديد، يُظهر الأداء المالي للشركات والرافعة المالية ترتبط إيجابيا بصورة معنوية مع التحسين الإداري. يؤكد التحليل الإضافي الأثر السلبي لوباء فيروس كورونا 2019 (COVID-19) على مستوى التحسين الإداري.

وقامت دراسة (Salehi & Arianpoor, 2021) بتقييم العلاقة بين استراتيجية العمل وتحسين الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة طهران (TSE). استخدمت الدراسة بيانات 128 شركة خلال الفترة 2012-2017. وتم قياس متغير تحسين الإدارة باستخدام خمسة عوامل: ملكية

الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، ومدة الرئيس التنفيذي (CEO)، وتعويضات المديرين، وازدواجية الرئيس التنفيذي. أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية معنوية بين الاستراتيجية العدوانية للعام الحالي (وتلك الخاصة للعام السابق) وتحسين الإدارة بحيث يمكن أن يؤدي تبني استراتيجية عمل عدوانية في السنوات الحالية والسابقة إلى إضعاف تحسين الإدارة. كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية معنوية بين الاستراتيجية الدفاعية للعام الحالي وتحسين الإدارة، كما يمكن أن يؤدي استخدام استراتيجية عمل دفاعية في العام الحالي إلى إضعاف تحسين الإدارة. بينما لا توجد علاقة معنوية بين استراتيجية العمل الدفاعية للعام السابق وتحسين الإدارة.

واستهدفت دراسة *Antounian et al., 2021* تقييم التأثير التفاضلي للتحسين الإداري المفرط الإيجابي والسلبي على حساسية أداء دوران الرئيس التنفيذي، وتعويضات الرئيس التنفيذي، وأداء الشركة. قامت الدراسة باستخدام مؤشر *Bebchuk et al., (2009)* لقياس التحسين الإداري. تشير النتائج وجود علاقة عكسية بين تحسين الرئيس التنفيذي الزائد وأداء الشركة وقيمة الشركة. بشكل عام، وتقترح الدراسة أن التحسين الإداري المفرط له تأثير عكسي على مراقبة مجلس الإدارة ورفاهية المساهمين.

حاولت دراسة *Salehi et al., (2021a)* اختبار العلاقة بين السمات الإدارية (مثل التحسين الإداري، وقصر النظر الإداري، والثقة الإدارية الزائدة) والمخاطرة القوية في بورصة طهران (TSE). تتألف عينة الدراسة من 150 شركة مدرجة في بورصة طهران من 2017 إلى 2011. وتحسب المخاطرة على أنها الانحراف المعياري (SD) لعائد الأسهم. تم إجراء تحليل عاملي توضيحي لحساب وزن كل من المتغيرات الخمسة الملكية الإدارية، واستقلالية مجلس الإدارة، ومدة الرئيس التنفيذي (CEO)، وتعويضات مجلس الإدارة، وازدواجية الرئيس التنفيذي كمؤشر للتحسين الإداري. تم استخدام الدراسة التي أجراها *Anderson & Hsiao, (1982)* لحساب قصر النظر الإداري، واستخدمت الدراسة التي أجراها *Schrand & Zechman, (2012)* لحساب الثقة الإدارية المفرطة. أظهرت النتائج إلى أن تأثير التحسين الإداري وقصر النظر الإداري على المخاطرة في الشركات المدرجة في بورصة طهران هو تأثير إيجابي معنوي، مما يعني أن الزيادة في تحسين الرئيس التنفيذي من المرجح أن تؤدي إلى المخاطرة. ويعتد المؤلفون أن هذه النتائج يمكن أن تكون

بسبب المشاريع الاستثمارية التي تضعف أداء الشركة على المدى الطويل. وأن تأثير الثقة الإدارية المفرطة على المخاطرة من جانب الشركات المدرجة في بورصة طهران يعتبر سلبياً بشكل كبير. نظراً لأن الثقة المفرطة هي إحدى سمات النرجسية ويميل مديرو الشركات إلى التشجيع والإعجاب، فهذا يعني أنهم يميلون إلى القيام باستثمارات فعالة ومنخفضة المخاطر تقلل في النهاية من مخاطر الشركة.

كما قامت دراسة Seifzadeh *et al.*, 2021 بتقييم العلاقة بين خصائص الإدارة (التحسين الإداري، ونرجسية الرئيس التنفيذي والثقة الزائدة، وقصر نظر المديرين، وإدارة الأرباح الحقيقية والقائمة على الاستحقاق) وقراءة البيانات المالية للشركات المدرجة في بورصة طهران. حيث تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال "ما إذا كانت خصائص الإدارة لها تأثير إيجابي على قراءة البيانات المالية أم لا". تم استخدام نموذج الانحدار متعدد المتغيرات لتلبية الغرض من الدراسة وفحص فرضيات البحث باستخدام عينة من 1050 ملاحظة مدرجة في بورصة طهران خلال الفترة 2012-2017 ومن خلال استخدام أنماط انحدار متعددة تعتمد إنباع نموذج التأثير الثابت. علاوة على ذلك، تم استخدام تحليل العوامل الاستكشافية لستة متغيرات (مدة الرئيس التنفيذي، واستقلالية مجلس الإدارة، وزدواجية الرئيس التنفيذي، وملكية الرئيس التنفيذي، وتعبؤصات مجلس الإدارة، وتغيير الرئيس التنفيذي) لحساب التحسين الإداري. تظهر النتائج أن هناك علاقة سلبية معنوية بين التحسين الإداري وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق وعلاقة إيجابية معنوية بين إدارة الأرباح الحقيقية، وقصر نظر المديرين، ونرجسية المديرين والثقة الزائدة وقابلية قراءة البيانات المالية.

استهدفت دراسة Seifzadeh, *et al.*, (2022) تقييم العلاقة بين التحسين الإداري وفرص التدليس في البيانات المالية، والتي تعد المصدر الوحيد المتاح لقرارات المساهمين، لذا فإن دقتها وموثوقيتها لهما أهمية كبيرة. ومن ثم، فإن إدراك العوامل المساهمة في منع تشويه المعلومات المالية أمر حيوي. كما تم أيضاً تحليل تأثير التحسين الإداري لفرصة الاحتيال في السنوات القادمة للشركات. تم استخدام تحليل العوامل للمتغيرات الخمسة (زدواجية الرئيس التنفيذي (CEO)، والملكية الإدارية، واستقلالية مجلس الإدارة، وتعبؤصات مجلس الإدارة، وفترة عمل الرئيس التنفيذي) كمقياس لتحسين الإدارة. ولاختبار الفرضيات، تم استخدام الانحدار متعدد المتغيرات على عينة من 1122 مشاهدة متوافقة لشركات مدرجة في بورصة طهران خلال الفترة 2013-2018. أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية معنوية بين تحسين الإدارة وفرصة الاحتيال في البيانات المالية. وهذا يعني أن

المديرين الذين يتمتعون بدرجة أعلى من التحصين الإداري هم أكثر عرضة لخلق القيمة واكتساب الثروة للشركة، وهذا يتسبب في عدم إهدار موارد الشركة وإهدارها من خلال تعزيز آليات الإشراف. كما تظهر النتائج أيضًا أن تحسين وتقوية تحصين الإدارة سيقفل من حالة الاحتيال في السنوات القادمة.

8-3-2 دراسات تناولت التحفظ المحاسبي

يُقال في الأدبيات أن التحفظ المحاسبي يمكن استخدامه كبديل لتوقعات الأرباح لتقليل عدم تناسق المعلومات بين المستثمرين والإدارة (Hui *et al.*, 2009). والتحفظ في المحاسبة يتم استخدامه بشكل خاص من قبل الشركات التي لديها حوكمة قوية للشركات، مما يشير إلى أن حوكمة الشركات القوية تشجع على استخدام التحفظ المحاسبي بدلاً من إصدار توقعات الأرباح لتقليل عدم تناسق المعلومات وتقليل الدعاوى القانونية المحتملة للشركات (Jaggi & Xin, 2014).

قدم (Leventis *et al.* (2013) دليلاً مقنعاً على أن البنوك ذات الإدارة الجيدة تشارك في مستويات التحفظ المشروط أعلى بشكل ملحوظ في إعداد التقارير المالية الخاصة بها. على سبيل المثال، البنوك التي لديها هياكل حوكمة فعالة، لا سيما تلك التي لديها هياكل حوكمة فعالة لمجلس الإدارة والتدقيق، تعترف بمخصصات خسائر القروض الأكبر مقارنة بالتغيرات في القروض المتعثرة مقارنة بنظيراتها التي لديها هياكل حوكمة غير فعالة.

قامت دراسة (Amran, & Manaf (2014 باختبار العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي وفقاً لمقياس (Basu, (1997 من خلال دراسة القوائم والتقارير المالية لعدد 866 شركة من الشركات الماليزية خلال 2000 - 2012 من خلال نموذج الانحدار، حيث يعزز استقلالية المجلس ثقة المستثمرين ويعتبر أحد عناصر الحوكمة الجيدة للشركات، وأوضحت الدراسة أن هناك تأثير عكسي لاستقلالية مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي.

ودعماً لنظرية الوكالة، جادل (Kukah *et al.* (2016 بأن استقلالية مجلس الإدارة قد تقلل من فرص المديرين للمشاركة في التلاعب بالأرباح وبالتالي تكون أكثر تحفظاً. يتم تبرير هذه النتائج من خلال التفكير في أن نسبة أعلى من المديرين المستقلين في مجلس الإدارة تُمكن أعضاء مجلس الإدارة من إنشاء عمليات مراقبة فعالة لأنشطة الإدارة وإعداد التقارير المالية، مما يؤثر على المحافظة بشكل أكثر كفاءة.

وحاولت دراسة أبو العز وآخرون (2019) تقصي أثر الثقة الإدارية الزائدة على التحفظ المحاسبي من خلال استخدام بيانات عينة من 125 شركة مدرجة بالبورصة المصرية للفترة من 2012 إلى 2017 بأجمالي 750 مشاهدة، قدمت أدلة تجريبية على أن المديرين المفرطين في الثقة هم أقل عرضة لإصدار تقارير مالية متحفظة. وبالتالي، فإنهم يميلون إلى المبالغة في الدخل المبلغ عنه مقارنة بالمدرء الأقل ثقة.

وقامت دراسة Nasr & Ntim (2018) بالتحقيق في تأثير آليات حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، والفصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، ونوع المدقق الخارجي) على المحافظة المحاسبية في مصر. وتم تحليل بيانات عينة من 67 شركة غير مالية ضمن مؤشر EGX-100 بنهاية عام 2015 باستخدام أسلوب الانحدار متعدد المتغيرات. أوضحت النتائج إلى أن استقلالية مجلس الإدارة مرتبطة بشكل إيجابي بالمحاسبية المتحفظة. أظهرت النتائج أيضا عدم وجود علاقة معنوية بين الفصل بين أدوار الرئيس والمدير التنفيذي وتبني الإدارة التحفظ المحاسبي في التقارير المحاسبية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وهو ما يتوافق مع (Ahmed & Duellman, 2007).

كما توصلت دراسة سمرة وآخرون (2018) الى وجود علاقة طردية معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي بالتطبيق على البنوك المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة 2012-2016 وبناء نموذج يحتوي على التحفظ المحاسبي كمتغير تابع، وكذلك المتغيرات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير التنفيذي) كمتغيرات مستقلة. بينما وجود علاقة عكسية معنوية بين الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وبين مستوى التحفظ المحاسبي.

استهدفت دراسة Elhabashy, (2019b) التعرف على سمات حوكمة الشركات التي تؤثر على مستوى المحافظة المحاسبية في الشركات المصرية المدرجة. تم استخدام عينة من 40 شركة غير مالية في مؤشر EGX50 تم جمعها في الفترة 2009-2014 لاختبار الفرضيات. وتم تطبيق نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية. استخدمت الدراسة مؤشر (Givoly & Hayn, 2000) كمقياس للتحفظ المحاسبي. وتغطي آليات حوكمة الشركات المستخدمة في هذه الدراسة خصائص مجلس الإدارة وهيكلم الملكية وجودة التدقيق. تشير نتائج البحث إلى أن استقلالية مجلس الإدارة وجودة التدقيق لهما علاقة إيجابية معنوية مع التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

قامت دراسة (Muttakin, et al., (2019) بتقييم تأثير مدة المدير التنفيذي (CFO) وازدواجية المدير التنفيذي على التحفظ المحاسبي بين الشركات الأسترالية المدرجة في ASX خلال الفترة 2001-2014 بإجمالي 5176 مشاهدة متوافقة. تم استخدام مقياس Ball & Shivakumar, (2005) ومقياس (Basu, (1997) كوكيل للتحفظ المحاسبي. أظهرت النتائج أن مدة المدير التنفيذي (CFO) وازدواجية المدير التنفيذي يعملان على تحسين جودة التقارير المالية من خلال زيادة التحفظ المحاسبي في المنظمات، مما يوفر دليلاً على أهمية التعرف على هاتين الخاصيتين للحوكمة في صنع السياسات وفي التنظيم.

كما قامت دراسة (Zhang et al. (2019) باختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحساسية تعويضات التنفيذيين والأداء بهدف التعرف على تأثير التحفظ المحاسبي على كفاءة عقود التعويض التنفيذيين. تم استخدام بيانات من الشركات غير المالية المدرجة في الصين في الفترة من 2003 إلى 2012 بأجمالي 14512 مشاهدة. توصلت الدراسة إلى أن اعتماد التحفظ المحاسبي في القوائم المالية يُمكن الشركات من ربط تعويضات التنفيذيين بشكل وثيق بأداء الشركة لأن التحفظ المحاسبي يمكن أن يقيد أنشطة إدارة الأرباح ومن ثم، يرتبط مستوى أعلى من التحفظ في المحاسبة بحساسية أعلى للأجر مقابل الأداء. كما إنه يوفر أدلة داعمة للحجة القائلة بأن المحافظة على المحاسبة هي آلية حوكمة فعالة، يمكن أن تساعد في التخفيف من مخاطر المعلومات والمخاطر الأخلاقية لمشاكل الوكالة.

وقامت دراسة (Haider, et al., (2020) بفحص العلاقة بين القدرة الإدارية والتحفظ المحاسبي للشركات الأسترالية من الفترة 2013-2004 بإجمالي 8541 مشاهدة. أوضحت النتائج أن القدرة الإدارية مرتبطة بشكل إيجابي بالمحاسبة المحافظة. تدعم هذه النتائج فكرة أن المديرين ذوي القدرة العالية يطبقون التحفظ في المحاسبة لأنه يفيد الشركة وأصحاب المصلحة. حيث أظهرت النتائج علاقة إيجابية معنوية بين القدرة الإدارية والمحافظة، بما في ذلك فحص تحيز الاختيار الذاتي وفقاً لمقياس (Heckman (1976).

واستهدفت دراسة (Hajawiyah, et al., (2020) تحليل آثار آليات حوكمة الشركات (الملكية المؤسسية، والملكية الإدارية، واستقلالية مجلس الإدارة) على التحفظ المحاسبي مع الرافعة المالية كمتغير مُعدل. تتكون عينة البحث من 33 شركة صناعية مدرجة في بورصة إندونيسيا (IDX)

للفترة 2014-2016 بمجموع 99 مشاهدة متوافقة. تم تحليل البيانات باستخدام تحليل الانحدار المتوسط مع اختبار قيم الفروق المطلقة باستخدام برنامج SPSS. أظهرت نتائج الدراسة أن للملكية المؤسسية واستقلالية مجلس الإدارة تأثير إيجابي معنوي على التحفظ المحاسبي، بينما للملكية الإدارية تأثير سلبي معنوي على التحفظ المحاسبي. تعمل الرافعة المالية على تعديل تأثير الملكية الإدارية واستقلالية مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي، ولكنها لا تخفف من تأثير الملكية المؤسسية على المحافظة المحاسبية. خلصت هذه الدراسة إلى أن آليات حوكمة الشركات الجيدة التي تم تطبيقها يمكن أن تؤثر على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركة.

وباستخدام البيانات المتاحة للشركات في كل من Compustat و CRSP للفترة 1997-2014، بإجمالي مشاهدات 128,852، وجد (Lobo et al (2020). بأن العلاقة السلبية الأضعف بين عمليات إعادة الشراء والتحفظ المحاسبي عندما تكون مدة منصب الرئيس التنفيذي أعلى، وتؤكد أن المزيد من الرؤساء التنفيذيين الذين يتمتعون بالتحصين لديهم حوافز أقل لحل مشكلة الاستثمار المفرط.

وفي دراسة (Sholikhah & Baroroh (2021 تم فحص تأثير الملكية الإدارية ومجموعة الفرص الاستثمارية (IOS) Investment Opportunity Set على التحفظ المحاسبي مع كثافة رأس المال كمتغير مُعدل، وذلك على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة إندونيسيا (IDX) خلال الفترة 2016-2018. وأظهرت النتائج أن مجموعة الفرص الاستثمارية (IOS) كان لها أثر إيجابي معنوي بينما لم تؤثر الملكية الإدارية على التحفظ المحاسبي. لم تستطع كثافة رأس المال التخفيف بشكل كبير من تأثير الملكية الإدارية ومجموعة فرص الاستثمار (IOS) على التحفظ المحاسبي.

استهدفت دراسة (Cui, et al., (2021 استكشاف ما إذا كانت الشركات التي لديها ممارسات محاسبية أكثر تحفظاً بشكل مشروط لديها عوائد أعلى على الأسهم من الشركات الأخرى أثناء تفشي فيروس Covid-19. تم استخدام بيانات جميع الشركات غير المالية المدرجة في بورصتي شنغهاي وشينزن أثناء تفشي Covid-19. مع استبعاد شركات صناعة المستحضرات الصيدلانية، حيث تشمل العينة النهائية 1,909 شركة فردية. أظهرت النتائج أن الشركات التي تطبق تقارير أكثر تحفظاً بشكل مشروط لديها انخفاضات أقل في أداء عائد الأسهم أثناء تفشي Covid-19 مقارنة بالشركات الأخرى. بالإضافة إلى أن الدور المفيد للمحافظة المشروطة يكون أعلى عندما يكون لدى الشركات قدر أكبر من عدم تناسق المعلومات بعد جائحة Covid-19.

3-3-8 دراسات تناولت التحسين الإداري والتحفيز المحاسبي

واستهدفت دراسة Salehi *et al.*, (2021b) تقييم العلاقة بين التحسين الإداري والمحافظة المحاسبية في إيران. لتلبية الغرض من الدراسة واختبار فرضيات البحث تم اختيار ما مجموعه 120 شركة مع 720 مشاهداً للشركات المدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية خلال الفترة 2013-2018. واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطى متعدد المتغيرات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة باستخدام برنامج EViews. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين التحسين الإداري والتحفيز غير المشروط الواردة في بيان الدخل. علاوة على ذلك، وجد المؤلفون علاقة ذات مغزى بين التحسين الإداري والمحافظة غير المشروطة حول الميزانية العمومية.

يخلص من الدراسات السابقة الموضحة آنفاً إلى الآتي:

- في الأدبيات، يُلاحظ ندرة الأبحاث التي تناولت العلاقة بين التحسين الإداري والتحفيز المحاسبي عموماً، والتي قامت باختبار هذه العلاقات في بيئة الأعمال المصرية خصوصاً، وبالتالي فهي منطقة خصبة للبحث.
- استخدمت الدراسات التي أجريت في مجال التحسين الإداري عدة مؤشرات منفصلة لقياس هذا المتغير. ومع ذلك، يحول البحث الحالي ست متغيرات (تعويضات مجلس الإدارة، ومدة الرئيس التنفيذي، وازدواجية الرئيس التنفيذي، ونسبة الملكية الإدارية، ونسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، و تغيير الرئيس التنفيذي) إلى متغير واحد، بعنوان التحسين، باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي Exploratory Factor Analysis.
- ولذا تحاول الدراسة الحالية اختبار هذه العلاقات في بيئة الأعمال المصرية، حيث تفترض الدراسة الحالية أن يتجنب المديرين الذين يتمتعون بالتحسين كلاً من التحفظات المحاسبية المشروطة وغير المشروطة لخدمة مصالحهم، من خلال الفرضيين الأول والثاني على النحو التالي:
- الفرض الأول H₁:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحسين الإداري على تبني التحفيز المحاسبي المشروط في التقارير المالية".
- الفرض الثاني H₂:** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحسين الإداري على تبني التحفظ المحاسبي غير المشروط في التقارير المالية".

8-3-4 دراسات تناولت التحفظ المحاسبي والملكية

في الأدبيات، هناك دليل على أن التحصين والحوكمة الضعيفة لها عواقب سلبية على الأداء التشغيلي والمالي (Core et. al., 1999). يمكن لبنية ملكية معقولة كأحد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومعلومات محاسبية سليمة أن تخفف من المشاكل التي يسببها نزاع الوكالة. قامت بعض الدراسات بالبحث في العلاقة بين هيكل الملكية والتحفظ المحاسبي، وبشكل رئيسي تركيز الملكية، والملكية المؤسسية، Amos, et al. 2016; Alkurdi, et al., 2017; Hamdan, (Hamid & Mansur, 2015; 2017; Utomo, et al., 2018).

قامت دراسة مليجي (2014) باختبار أثر كل من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة 2010-2012، واعتمدت الدراسة على بناء نموذجين لقياس هذا الأثر حيث تضمننا التحفظ المحاسبي كمتغير تابع والمتغيرات المتعلقة بهيكل الملكية، وكذلك المتغيرات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة ومنها استقلال أعضائه كمتغيرات مستقلة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الملكية المؤسسية والملكية المشتتة واستقلال مجلس الإدارة وازدواجية دور المدير التنفيذي الأول لهما تأثيرا معنويا على مستوى التحفظ المحاسبي. وأوصت الدراسة بعدم التخلي عن تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة لضمان جودة التقارير المالية، ووضع حدود لنسب الملكية بأشكالها المختلفة في منشآت الأعمال المصرية والالتزام بالإفصاح عنها، والاهتمام بخصائص مجلس الإدارة (الاستقلال، والفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأول) بما يحقق حماية أصحاب المصالح المختلفة المرتبطة بالمنشأة ويحد من السلوك النفعي للإدارة.

وتناولت دراسة (Alkurdi, et al. (2017) بحث تأثير هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي مقاس بالمستحقات في الأردن باستخدام بيانات من 99 شركة مدرجة في بورصة الأوراق المالية في عمان خلال 2005 و 2013 باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك أثر عكسي للملكية المؤسسية مقاس بالنسبة المئوية للأسهم المملوكة للمستثمرين المؤسسين من الأسهم الكلية على التحفظ المحاسبي.

وفي دراسة (Hamdan, (2017) تم اختبار الدور الوسيط للتحفظ المحاسبي في العلاقة بين هيكل الملكية وأداء الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي. من خلال عينة من 215 شركة من ست دول خليجية خلال الفترة 2013-2015. تم تحديد هيكل الملكية من خلال ثلاثة أبعاد: تركيز

الملكية، والملكية الإدارية، والملكية المؤسسية. أما بالنسبة للأداء، فقد تم قياسه من خلال متغيرين: العائد على الأصول (ROA) ونسبة توبينز كيو Tobin's Q. استخدمت الدراسة الانحدار الخطي المتعدد وخلصت إلى أن التحفظ المحاسبي يلعب دورًا إيجابيًا في تقليل التأثير السلبي لتركيز الملكية على أداء الشركة وتوحيد الدور الإيجابي للملكية الإدارية والمؤسسية في أداء الشركة. أدت زيادة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لشركات دول مجلس التعاون الخليجي إلى تقليل المعلومات غير المتكافئة وشدة مشاكل الوكالة، إلى جانب توفير المصداقية للمستثمرين في التقارير المالية. وقامت دراسة (Alves, 2020) بفحص العلاقة بين التحفظ المحاسبي وهيكل ملكية الشركات (الملكية الإدارية وتركيز الملكية والملكية المؤسسية)، في بيئة تتميز بوجود مساهمين مسيطرين كبار على الشركات البرتغالية والإسبانية، أظهرت النتائج تأثيرًا إيجابيًا عند مستويات الملكية الإدارية المنخفضة (حتى 5% من الأسهم) والمستويات المرتفعة (أكثر من 25% من الأسهم) للملكية الإدارية على المحافظة. وتشير نتائج الدراسة أيضًا إلى أن تركيز الملكية يتطلب مزيدًا من المحافظة. على عكس إسبانيا، لا يوجد دليل في البرتغال على أن الملكية المؤسسية تؤثر بشكل إيجابي على مستويات المحافظة المحاسبية.

حاولت دراسة (Chiedu et al., 2022) توفير فهم للعلاقة بين هيكل الملكية والمحافظة المحاسبية باستخدام بيانات الشركات غير المالية المدرجة في نيجيريا خلال الفترة من 2010-2019. تتكون العينة من 75 شركة غير مالية مدرجة في البورصة النيجيرية (NSE). تم تحليل تأثير هيكل الملكية على التحفظ المحاسبي باستخدام لوحة الانحدار. أظهرت نتائج الدراسة أن هيكل الملكية لها تأثير كبير على التحفظ المحاسبي. حيث يوجد تأثير للملكية الإدارية، لا سيما بالنسبة لمؤشرات القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية MTB وقائمة الدخل، في حين أن التأثير الكبير للملكية الأجنبية ينطبق على مقياس MTB للتحفظ المحاسبي. لذلك، توصي الدراسة بأن هناك حاجة إلى أن يبحث المساهمون عن كثر من أجل مراقبة ممارسات الإدارة حيث إن وجود المالكين الإداريين يميل إلى خلق مستوى معين من التحصين الإداري وهذا يمكن أن يخلق التراخي للالتهازيين الإداريين في استخدام السياسات المحاسبية مثل المحافظة. وتوصي الدراسة أيضًا بأن يكون وجود الملكية الأجنبية أكثر نشاطًا في مراقبة استخدام الإدارة للسياسات المحاسبية، مثل المحافظة، لأنه في معظم الحالات يميل الملاك الأجانب إلى أن يكونوا أكثر سلبية في مسؤوليتهم الرقابية.

يخلص من الدراسات السابقة الموضحة آنفا إلى الآتي:

- تتفق العديد من الدراسات على وجود علاقة بين المحافظة المحاسبية وهيكل الملكية Shuto (Chiedu *et al.* 2022; Alves, 2020 ;2014 ; ملنجي & Takada, 2010).
 - لم تتناول أي من الدراسات العلاقة التفاعلية بين هيكل الملكية والتحصين الإداري، وبشكل رئيسي تركيز الملكية والملكية المؤسسية، حيث يمكن أن يؤثر هيكل الملكية على العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي في التقارير السنوية، بالتالي فهي منطقة خصبة للبحث.
 - يمكن تحليل التحصين وتفاعله مع هيكل الملكية عادةً من خلال عدسة نظرية الوكالة.
 - تتناول الأدبيات دور كبار المساهمين الخارجيين والملكية المؤسسية والمشكلات التي تقيد فعاليتهم في مراقبة الإدارة (Hamid & Mansur, 2015). ومع ذلك، هناك تباين كبير في هؤلاء المستثمرين، بسبب الاختلافات في الأهداف وآفاق الاستثمار وأنماط الاستثمار.
- بالتالي، يسعى هذا البحث إلى دراسة أثر هيكل الملكية في العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي في التقارير المالية. وبناءً على الأدبيات السابقة والحجج المذكورة أعلاه، تفترض هذه الدراسة أن العلاقة التفاعلية بين هيكل الملكية والتحصين الإداري، وبشكل رئيسي تركيز الملكية والملكية المؤسسية، يمكن أن تؤثر على العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي في التقارير السنوية.
- تمت صياغة الفرض الثالث H_3 والفرض الرابع H_4 لاختبار الأثر المعدل لتركيز الملكية على العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي في التقارير السنوية على النحو التالي:
- الفرض الثالث H_3 :** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتركيز الملكية على العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي المشروط في التقارير السنوية".
- الفرض الرابع H_4 :** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتركيز الملكية على العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي غير المشروط في التقارير السنوية".
- كما تمت صياغة الفرض الخامس H_5 والفرض السادس H_6 لاختبار الأثر المعدل للملكية المؤسسية على العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي في التقارير السنوية على النحو التالي:
- الفرض الخامس H_5 :** "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي المشروط في التقارير السنوية".

الفرض السادس H_6 : "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي غير المشروط في التقارير السنوية".

9. منهجية البحث

9-1. عينة الدراسة ومصادر البيانات

من خلال النظر في هدف البحث وطبيعته المعطاة، واختبار الفروض تم جمع وتحليل البيانات الخاصة لعدد من الشركات المدرجة في البورصة المصرية. يتكون مجتمع الدراسة من الشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية، بحيث تم استبعاد قطاعي البنوك والخدمات المالية غير المصرفية. وذلك لأن هذه المنشآت تختلف عن المنشآت الأخرى من حيث هيكل أصولها وعمليات تحقق الإيراد وتوليد الأرباح. كما أنها تخضع لقواعد تنظيمية خاصة بها تختلف عن القواعد التي تخضع إليها الشركات الأخرى.

جدول (1) عينة الدراسة

م	القطاع	عينة البحث
1	العقارات	11
2	الرعاية الصحية والأدوية	7
3	الموارد الأساسية	8
4	مواد البناء	5
5	الأغذية والمشروبات والتبغ	7
6	اتصالات	3
7	السياحة والترفيه	4
8	خدمات صناعية	3
	الإجمالي	48

وتقتصر العينة على الشركات التي تتوفر بياناتها كاملة خلال الفترة 2018 - 2020. وتشتمل البيانات المالية المتوفرة في القوائم المالية المنشورة وتقارير الحوكمة وتقارير مجلس الإدارة. والتي في الغالب تكون متاحة على الموقع الإلكتروني لمعلومات مباشر مصر <https://www.mubasher.info/countries/eg>. أو المعلومات التي تكون متاحة في محاضر اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتي تكون متاحة على موقع البورصة المصرية <https://www.egx.com.eg> أو موقع الشركة على الإنترنت.

وبأخذ العوامل السابقة في الاعتبار فإن عينة البحث تتكون من 48 شركة من القطاعات المختلفة خلال الفترة 2018 - 2020. أي تتكون من 144 مشاهدة متوافقة. ويوضح جدول (1) عدد الشركات التي تمثل عينة البحث موزعة على القطاعات المختلفة.

9-2 متغيرات الدراسة وطرق قياسها

9-2-1 المتغير التابع للدراسة

التحفظ المحاسبي المشروط (CONS_M/B): لقياس هذا النوع من المحافظة، نستخدم نموذج (Beaver & Ryan (2005)، ويتم قياس هذا المؤشر من خلال نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية الى قيمتها الدفترية M/B على أساس انه بافتراض ثبات جميع العوامل الأخرى، فان التحفظ يؤدي الى تخفيض القيمة الدفترية لحقوق الملكية مقارنة بقيمتها السوقية. والشركات التي تبلغ القيمة الدفترية للأسهم أقل من القيمة السوقية للأسهم تمثل درجة عالية من التحفظ. ويعتبر نموذج (Beaver & Ryan (2005) مقياس مهم لأنه يأخذ في الاعتبار الآثار التراكمية للمحافظة منذ تأسيس الشركة (Ahmed & Duellman, 2007). أيد العديد من الدراسات استخدام نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية الى قيمتها الدفترية كمؤشر للتحفظ المشروط، (e.g., Chan et al. 2009; Biddle et al. 2013).

التحفظ المحاسبي غير المشروط (CONS_ACC):

لقياس هذا النوع من المحافظة، نستخدم نموذج (Givoly & Hayn (2000)، ويتم قياس هذا المؤشر من خلال الاستحقاقات التقديرية الذي يعتمد على قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، ويقوم هذا المقياس على فرضية مفادها أن التحفظ يؤدي إلى خفض الربح على أساس الاستحقاق عن صافي التدفقات النقدية الناتجة من العمليات التشغيلية على مدى فترة زمنية طويلة، وذلك بسبب ما ينتج عن التحفظ من استحقاقات سالبة. وقد تم استخدام هذا النموذج في العديد من الدراسات مثل دراسة (Alkurdi et al. (2017); Elhabashy,(2019b) Haider, et al., (2021) Sholikhah & Baroroh (2021) ; (2020) ويتم حساب التحفظ بموجب هذا النموذج وفقا للمعادلة التالية:

$$CONS_ACC_{it} = \left(\frac{BEXT_{it} + DEP_{it} - OCF_{it}}{TA_{it}} \right) x - 1$$

حيث إن - :

- $CONS_ACC_{it}$: التحفظ المحاسبي غير المشروط للشركة i في العام t ،
- $BEXT_{it}$: الدخل قبل الضرائب والبنود غير العادية للشركة i في العام t ،
- DEP_{it} : مصروف الإهلاك للسنة للشركة i في العام t ،
- OCF_{it} : التدفق النقدي التشغيلي للشركة i في العام t ،
- TA_{it} : متوسط إجمالي الأصول للشركة i في العام t .

2-2-9 المتغيرات المستقلة والمعدلة للدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على خمس متغيرات مستقلة ومعدلة بغرض تفسير تبني التحفظ المحاسبي في التقارير المالية من شركة لأخرى كما يلي:

1-2-2-9 التحسين الإداري (ME):

استخدمت الدراسات التي أجريت في مجال التحسين الإداري عدة مؤشرات منفصلة لقياس هذا المتغير في الدراسات التي تم تطبيقها البيئية المصرية، (أبو سالم وعلوان، 2018؛ محمد، 2020؛ عبد المنعم، 2021). ومع ذلك، لقياس تحسن الرئيس التنفيذي، يحول البحث الحالي ست متغيرات (تعويضات مجلس الإدارة، ومدة الرئيس التنفيذي، وازدواجية الرئيس التنفيذي، ونسبة الملكية الإدارية، ونسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وتغيير الرئيس التنفيذي) إلى متغير واحد باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي (Exploratory Factor Analysis (EFA)). بالتالي قامت الدراسة الحالية بتحليل المكونات الرئيسية بناءً على السمات الستة للرئيس التنفيذي:

- ملكية الرئيس التنفيذي: بشكل عام، وفقاً لمناقشات صراع الوكالات، هناك بعض تضارب المصالح بين المالكين والمديرين وكذلك بين مساهمي الأغلبية والأقلية، لا سيما عندما يكون المديرون هم غالبية المساهمين في الشركات (Jensen & Meckling, 1976). مما يعني ضمناً أن الرؤساء التنفيذيين ذوي الملكية الأعلى يتمتعون بسلطة أكبر على الشركة لمتابعة مصالحهم. لذلك، قد تؤدي النسبة الأعلى من الحصة المتاحة للرئيس التنفيذي إلى ظاهرة التحسين (Dey et al., 2007).

- ازدواجية الرئيس التنفيذي تشير إلى أداء واجبات رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي من قبل نفس الشخص. بناءً على نظرية الوكالة، تعتبر ازدواجية الرئيس التنفيذي عاملاً سلبياً في نزاع الوكالة وعدم تناسق المعلومات لأنها تضعف قوة المراقبة. وبالتالي، يُنظر إلى مثل هذه

- المسألة كعامل ضار في نزاع الوكالة لأنه يُمكن ويُوسع سيطرة المديرين (Chi *et al.*, 2009). لذلك، قد تكون الازدواجية الإدارية سبب لارتفاع مستوى تحصين الرئيس التنفيذي.
- إجمالي تعويضات مجلس الإدارة: وأظهر (Chhaochharia & Grinstein (2009) أن تعويضات المديرين تكون أكبر بكثير في الشركات ذات الازدواجية الإدارية، مقارنةً بشركاتها النظرية التي لها منصب رئيس مجلس إدارة ومدير تنفيذي منفصل. علاوة على ذلك، قد يؤدي الفصل بين الدورين إلى تحسين حوكمة المراقبة عن طريق تقليل قوة المديرين، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز أداء المدير وكذلك أداء الشركة. لذلك، نتوقع أن تعويضات مجلس الإدارة سبب لارتفاع مستوى تحصين الرئيس التنفيذي.
 - فترة عمل الرئيس التنفيذي: المديرون ذوو المنصب الأطول هم أكثر رسوخًا لأنهم قد ينشئون شبكة علاقات فرعية ويضعفون جودة الرقابة الداخلية.
 - استقلالية مجلس الإدارة: تجادل نظرية الإشراف Stewardship theory بأن اختيار مديرين مستقلين قد يؤدي إلى بعض العيوب. وأشار (Weir & Laing (2000 إلى أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يتم تعيينهم في كثير من الأحيان لوظيفة بدوام جزئي كأعضاء مجلس إدارة، مما يجبرهم على شغل وظيفة دائمة في شركات أخرى. ومن ثم، فهم يتعرضون لمزيد من الصعوبات في فهم تعقيد عمليات الشركات؛ هذا بدوره من المتوقع أن يؤثر سلبًا على وظيفة المراقبة الخاصة بهم. بينما يمتلك أعضاء مجلس الإدارة الداخليون معلومات أكبر، مما يؤدي إلى عملية صنع قرار أكثر كفاءة (Klein, 1998; Nicholson & Kiel, 2007).
 - نتوقع أن تكون استقلالية مجلس الإدارة ارتفاع مستوى تحصين الرئيس التنفيذي.
 - تغيير الرئيس التنفيذي: استخدمت دراسة (Seifzadeh *et al.*, (2021 منصب الرئيس التنفيذي كمؤشر لسلوك التحصين على افتراض أن خلفاء الرئيس التنفيذي يميلون إلى التأثير بشكل كبير على قرارات الإنتاج والاستثمار لشركاتهم. نتوقع الدراسة أن يكون تغيير الرئيس التنفيذي متعلق بارتفاع مستوى تحصين الرئيس التنفيذي.
- في هذه الدراسة، تم استخدام مؤشر مجمع لقياس التحصين الإداري. وفقًا للمعلومات المتاحة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، تم دمج خصائص حوكمة الشركات التي ربما ترتبط بدوافع الإدارة وقدرتها على التأثير على مصالح المساهمين وتقييمها في شكل مؤشر تحصين الإدارة، يتم قياس هذه الخصائص على النحو التالي:

- ملكية الرئيس التنفيذي: (CEO-share) عدد الأسهم المتاحة للرئيس التنفيذي مقسومًا على إجمالي الأسهم؛
- فترة عمل الرئيس التنفيذي (CEO-tenure): عدد السنوات التي قضاها الرئيس التنفيذي باستمرار في منصب الرئيس التنفيذي للشركة قيد الدراسة.
- ازدواجية الرئيس التنفيذي (DUAL): يتم حساب هذا المتغير كمتغير وهمي، وفيه إذا كان الرئيس التنفيذي هو المدير أو نائب الرئيس، فإنه يأخذ الرقم 1 وبخلاف ذلك يأخذ 0.
- استقلالية مجلس الإدارة (BINDEP): عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة إلى إجمالي أعضاء مجلس الإدارة.
- إجمالي تعويضات مجلس الإدارة (COMP): وهو اللوغاريتم الطبيعي لتعويض مجلس الإدارة.
- تغيير الرئيس التنفيذي (CEO change): إذا تغير الرئيس التنفيذي في السنة قيد الدراسة يأخذ الرقم 1 وبخلاف ذلك يأخذ 0.

يستخدم التحليل العاملي الاستكشافي (كتحليل مكون رئيسي) Exploratory Factor Analysis لحساب التحصين الإداري. ويعتبر تحليل EFA طريق لتجميع المتغيرات حيث يعمل على الجمع بين مجموعة من المتغيرات لإنشاء متغير واحد (التحصين الإداري). كما يساعد هذا التحليل على تخصيص وزن لكل متغير مشمول في التحصين الإداري بناءً على ناتج مصفوفة الارتباط. وقبل إجراء تحليل EFA لحساب التحصين الإداري لتحقيق مؤشر يشمل جميع المتغيرات الستة المذكورة أعلاه، تم إجراء تحليل العوامل لمتغيرين واختبار Kaiser-Meyer-Olkin (KMO)، ويتم استخدام اختبار Bartlett لتشخيص الحالة الطبيعية للبيانات.

ويوضح الجدول (2) أن قيمة إحصاء اختبار KMO = 0.57، وفي حالة كانت الإحصاء أقل من 0.5، فهذا يعني أنه لا يمكن استخدام تحليل EFA. إذا كانت القيمة بين 0.5 و 0.7 فهذا يعني أنه يمكن استخدام التحليل وقيمة أكثر من 0.7 يعني أيضًا أنه يمكن استخدام التحليل بقوة. بالتالي فإن البيانات مناسبة لتحليل EFA.

باستخدام اختبار Bartlett، يتم اختبار الفرضية الصفرية، ومستوى الاحتمال الذي تم الحصول عليه هو 0.000، لذلك تم رفض الفرضية الصفرية وتكون البيانات مناسبة لإجراء تحليل EFA.

جدول (2) اختبار KMO & Bartlett

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		0.570
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	2142.671
	Df	136
	Sig.	0.000

جدول (3) مقياس كفاية التعيين

		COMP	CEO-share	DUAL	CEO-tenure	CEO change	BINDEP
Anti-image Covariance	COMP	0.850	0.100	-0.035	-0.127	0.037	-0.154
	CEO-share	0.100	0.926	0.111	0.152	0.041	-0.064
	DUAL	-0.035	.111	0.672	0.124	0.018	-0.353
	CEO-tenure	-0.127	0.152	0.124	0.702	0.330	-0.078
	CEO change	0.037	0.041	0.018	0.330	0.771	0.016
	BINDEP	-0.154	-0.064	-0.353	-0.078	0.016	0.650

أما مقياس كفاية التعيين أو العينة (MSA) Measure of Sampling Adequacy، ليتحقق هذا الشرط يجب أن يكون مقياس MSA لكل متغير الناتج من تحليل Anti-image Covariance أعلى من 0.5، وتظهر قيم MSA في الخلايا القطرية لمعاملات الارتباط المظلمة للجدول (3) أن القيمة تتجاوز 0.5 مما يدل على أن مستوى الارتباط بين كل متغير بالمتغيرات الأخرى في مصفوفة الارتباطات كاف لإجراء التحليل العاملي.

بالنسبة لحساب متغير التحسين الإداري، تم جمع المعلومات المتعلقة بالعوامل الستة لكل شركة في السنة، ثم يتم استخراج مصفوفة معامل الارتباط الخطي للمتغيرات الستة المذكورة أعلاه لكل سنة. أخيراً، تم إجراء التحليل العاملي الاستكشافي لإنشاء مؤشر مركب متعدد الأبعاد (التحسين الإداري).

9-2-2-2 تركيز الملكية (OWCON)

تعتمد الدراسة الحالية على أكثر مقاييس تركيز الملكية استخداماً وهم (i) مقياس ملكية "الكتل المجمع" أي ملكية التصويت الكمية لجميع أصحاب الحصص بنسبة 5% فأكثر، (ii) والمقياس الثاني "المساهم الأكبر" على أساس أكبر مساهم، (iii) والمقياس الثالث نسبة ملكية أكبر ثلاثة مساهمين في الشركة. نظرًا لأن هذا المتغير يعتبر عاملاً محددًا للتحفظ المحاسبي من خلال الأدبيات السابقة على سبيل المثال، (مليحي 2014، Amos, et al. 2016؛ Alkurdi, et al., 2017؛ Hamdan, 2017؛ Utomo, et al., 2018؛ Alves, 2020؛ Chiedu et al., 2017).

(2022). تم إضافته إلى النموذج للسيطرة على آثاره المحتملة. نظرًا لأن هذا المتغير يعتبر عاملاً محددًا للتحسين الإداري والتحفيز المحاسبي من خلال الأدبيات السابقة، على سبيل المثال، (AI- (Abedi *et al.*, 2022; Elhabashy 2019a; Utomo, et al 2018).

9-2-2-3 متغير تفاعلي يختص بالتحسين الإداري وتركيز الملكية (ME*OWCON)

ويُقاس هذا المتغير بحاصل ضرب المتغيرين المستقلين التحسين الإداري × تركيز الملكية لقياس الأثر التفاعلي للمتغيرات التفسيرية على النموذج الإجمالي لتبني المنشأة التحفظ المشروط والتحفيز غير المشروط في القوائم المالية.

9-2-2-4 الملكية المؤسسية (INST)

يتم احتساب الملكية المؤسسية على أنها نسبة إجمالي حصص الشركات المملوكة لمؤسسات أخرى، (Boone & White, 2015; Appel *et al.*, 2016; Elhabashy, 2019a)

9-2-2-5 متغير تفاعلي يختص بالتحسين الإداري والملكية المؤسسية (ME*INST)

ويُقاس هذا المتغير بحاصل ضرب المتغيرين المستقلين التحسين الإداري × الملكية المؤسسية لقياس الأثر التفاعلي للمتغيرات التفسيرية على النموذج الإجمالي لتبني المنشأة التحفظ المشروط والتحفيز غير المشروط في القوائم المالية.

9-2-3 المتغيرات الحاكمة

تشير الأدبيات الي عدد من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في تبني الشركة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، (Asadi, & Jalalian, 2012 ; Kukah et al. 2016; Nasr & Ntim, 2018; Elhabashy, 2019b; Muttakin, et al., 2019 ; Sholikhah & Baroroh, 2021b) وهي تُعرف كمتغيرات حاكمة كما يلي:

SIZE = هي حجم الشركة ويتم حسابها باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة i للعام t .

LEV = هي الرافعة المالية للشركة ويتم حسابها من خلال نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول الشركة i والسنة t .

BIG4 = متغير وهمي يأخذ القيمة واحد للمكاتب الأربعة الكبرى والجهاز المركزي للمحاسبات، والقيمة صفر لخلاف ذلك. .٠

جدول (4): متغيرات الدراسة وطرق قياسها ومصادرها

الرمز	المتغير	طريقة القياس	المرجعية / المصدر
المتغيرات التابعة			
CONS_M /B	التحفظ المحاسبي المشروط	القيمة السوقية لحقوق الملكية / قيمتها الدفترية	Beaver & Ryan (2005)
CONS_A CC	التحفظ المحاسبي غير المشروط	$CONS_ACC_{it} = \left(\frac{BEXT_{it} + DEP_{it} - OCF_{it}}{TA_{it}} \right) x - 1$ <p>حيث إن: CONS_ACC: التحفظ المحاسبي غير المشروط BEXT: الدخل قبل الضرائب والبنود غير العادية، DEP: رسوم الإهلاك للسنة، OCF: التدفق النقدي التشغيلي، TA: متوسط إجمالي الأصول.</p>	Givoly & Hayn (2000)
المتغير المستقل			
ME	التحصين الإداري	<p>مؤشر مركب متعدد الأبعاد مكون من ست متغيرات باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) وهي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نسبة الملكية الإدارية - ازدواجية الرئيس التنفيذي - فترة عمل الرئيس التنفيذي: - نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة - قيمة تعويضات مجلس الإدارة - تغيير الرئيس التنفيذي 	Lin et al. (2014); Seifzadeh et al., (2021)
المتغيرات المعلقة (التفاعلية)			
OWNCO1	ملكية كبار المساهمين (≤5%)	نسبة ملكية المساهمين الذين يملكون 5% فأكثر من أسهم الشركة	Wachira, 2018; Holderness, 2017
In(own2)	ملكية أكبر مساهم	اللوغاريتم الطبيعي لنسبة ملكية أكبر مساهم	Richter & Weiss, 2013; Al-Jaifi, 2017
In(own3)	ملكية أكبر 3 مساهمين	اللوغاريتم الطبيعي لنسبة ملكية أكبر 3 مساهمين	
INST	الملكية المؤسسية	نسبة إجمالي حصص الشركة المملوكة لمؤسسات أخرى	Appel et al. (2016)
ME*INST	متغير تفاعلي 1	متغير تفاعلي يختص بالعلاقة بين التحصين الإداري والملكية المؤسسية	
ME*OWN	متغير تفاعلي 2	متغير تفاعلي للعلاقة بين التحصين الإداري وتركيز الملكية	
المتغيرات الحاكمة			
SIZE	حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	Ji et al, 2017; Wachira, 2018;
LEV	الرافعة المالية	إجمالي الألتزامات / إجمالي الأصول	
BIG4	حجم مكتب المراجعة	متغير وهمي يأخذ القيمة واحد للمكاتب الأربعة الكبرى والجهاز المركزي للمحاسبات، والقيمة صفر لخالف ذلك.	تقارير مراقبي الحسابات
CFO	سيولة الشركة	نسبة التدفق النقدي التشغيلي = التدفق النقدي للعمليات التشغيلية / الخصوم قصيرة الأجل.	Li et al., 2019; Dawid et al., 2019; Sun et al., 2019
SGR	معدل نمو المبيعات	(إيراد المبيعات للسنة t - إيراد المبيعات للسنة t-1) / إيراد المبيعات للسنة t-1	
PPE	نسبة الأصول الثابتة الملموسة	الأصول الثابتة الملموسة / إجمالي أصول	
ROA	الربحية	صافي الدخل / متوسط إجمالي أصول	

CFO = نسبة التدفق النقدي التشغيلي، محسوبة بنسبة التدفق النقدي من العمليات التشغيلية إلى الخصوم قصيرة الأجل للشركة i في العام t . هي مقياس لمدى سهولة تغطية الخصوم المتداولة من خلال التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات الشركة، يمكن أن تساعد هذه النسبة في قياس سيولة الشركة على المدى القصير.

SGR = معدل نمو المبيعات ويقاس بالمعادلة:

$$\left(\text{إيراد المبيعات للسنة } t - \text{إيراد المبيعات للسنة } t-1 \right) / \text{إيراد المبيعات للسنة } t-1$$

PPE = نسبة الأصول الثابتة الملموسة، والتي يتم حسابها من خلال نسبة الأصول الثابتة الملموسة إلى إجمالي الأصول للشركة i والسنة t .

ROA = يتم احتساب العائد على الأصول من خلال نسبة صافي الدخل إلى إجمالي أصول الشركة i والسنة t .

في ضوء الدراسات السابقة، يمكن تلخيص متغيرات الدراسة وطرق قياسها في جدول (4).

3-9 نماذج الدراسة

لاختبار فروض الدراسة الستة تم بناء 6 نماذج، نموذج لكل فرض من فروض الدراسة، حيث إن:

β_0 : الجزء الثابت في معادلة الانحدار

$\beta_1 - \beta_n$: معامل نموذج الانحدار

ϵ_{it} : الخطأ العشوائي، ويمثل القيمة المتبقية، والتي تعبر عن الفرق بين القيمة الفعلية للتحفظ المحاسبي والقيمة المتوقعة للتحفظ للشركة i عن السنة t .

أما تعريف متغيرات نماذج الدراسة وطرق قياسها سبق أن تم توضيحها بالتفصيل في الجدول (4).

لاختبار الفرض الأول من فروض الدراسة (H_1)، تم صياغة النموذج الأول $Model_1$ وهو نموذجاً مقطعيًا متعدد المتغيرات يختبر تأثير التحصين الإداري ME على التحفظ المحاسبي المشروط CONS_M/B. المتغير المستقل الرئيسي ME والذي تم تعريفه على أنه مؤشر مركب متعدد الأبعاد. يتم إضافة المتغيرات الحاكمة إلى النموذج لتحديد أهميتها في تحديد التحفظ المحاسبي المشروط. يتضمن التحليل الأساسي فحصاً لأهمية تأثير المتغير المستقل الأساسي التحصين الإداري ME. وبالمثل، لاختبار الفرض الثاني من فروض الدراسة (H_2)، تم صياغة النموذج الثاني $Model_2$ لاختبار تأثير التحصين الإداري ME على التحفظ المحاسبي غير المشروط CONS_ACC. كما يلي:

Model₁:

$$CONS_M/B_{it} = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 BIG4_{it} + \beta_3 CFO_{it} + \beta_4 SGR_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 PPE_{it} + \beta_7 ROA_{it} + \beta_8 SIZE_{it} + \epsilon_{it}$$

Model₂:

$$CONS_ACC_{it} = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 BIG4_{it} + \beta_3 CFO_{it} + \beta_4 SGR_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 PPE_{it} + \beta_7 ROA_{it} + \beta_8 SIZE_{it} + \epsilon_{it}$$

علاوة على ذلك، لاختبار فرض الدراسة الثالث (H₃) تم تطوير النموذج الثالث Model₃ لدراسة الأثر التفاعلي لتركيز الملكية على العلاقة بين التحسين الإداري والتحفظ المشروط CONS_M/B. كذلك لاختبار فرض الدراسة الرابع (H₄) تم بناء النموذج الرابع Model₄ لدراسة الأثر التفاعلي لتركيز الملكية على العلاقة بين التحسين الإداري والتحفظ غير المشروط CONS_ACC.

Model₃:

$$CONS_M/B_{it} = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 OWNCO_{it} + \beta_3 ME*OWNCO_{it} + \beta_4 BIG4_{it} + \beta_5 CFO_{it} + \beta_6 SGR_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 PPE_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} SIZE_{it} + \epsilon_{it}$$

Model₄:

$$CONS_ACC_{it} = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 OWNCO_{it} + \beta_3 ME*OWNCO_{it} + \beta_4 BIG4_{it} + \beta_5 CFO_{it} + \beta_6 SGR_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 PPE_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} SIZE_{it} + \epsilon_{it}$$

ولدراسة الأثر التفاعلي لتركيز الملكية على العلاقة بين التحسين الإداري والتحفظ المشروط CONS_M/B، وبناء على مقاييس تركيز الملكية الثلاثة، وهم (i) مقياس ملكية "الكتل المجمعة" أصحاب الحصص بنسبة 5% فأكثر OWNCO1، (ii) ومقياس "المساهم الأكبر" على أساس أكبر مساهم ln(ownco2)، (iii) ومقياس نسبة ملكية أكبر ثلاثة مساهمين رئيسيين في الشركة ln(ownco2)، تم تحويل النموذج 3 Model₃ الى ثلاث نماذج فرعية وهي النماذج Model_{3(a-c)} كما يلي:

Model_{3a}

$$CONS_M/B_{it} = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 OWNCO1_{it} + \beta_3 ME_{it}*OWNCO1_{it} + \beta_4 BIG4_{it} + \beta_5 CFO_{it} + \beta_6 SGR_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 PPE_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} SIZE_{it} + \epsilon_{it}$$

Model_{3b}

$$CONS_M/B_{it} = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 \ln(ownco2)_{it} + \beta_3 ME_{it}*\ln(ownco2)_{it} + \beta_4 BIG4_{it} + \beta_5 CFO_{it} + \beta_6 SGR_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 PPE_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} SIZE_{it} + \epsilon_{it}$$

Model_{3c}

$$CONS_M/B_{it} = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 \ln(ownco3)_{it} + \beta_3 ME*\ln(ownco3)_{it} + \beta_4 BIG4_{it} + \beta_5 CFO_{it} + \beta_6 SGR_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 PPE_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} SIZE_{it} + \epsilon_{it}$$

وبالمثل، لدراسة الأثر التفاعلي لتركيز الملكية على العلاقة بين التحسين الإداري والتحفيز غير المشروط CONS_ACC، وبناء على مقاييس تركيز الملكية الثلاثة، تم تحويل النموذج Model₄ إلى ثلاث نماذج فرعية وهي النماذج Model_{4(a-c)} كما يلي

Model_{4a}

$$CONS_ACC_{it} = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 OWNCOI_{it} + \beta_3 ME_{it} * OWNCOI_{it} + \beta_4 BIG4_{it} + \beta_5 CFO_{it} + \beta_6 SGR_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 PPE_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} SIZE_{it} + \epsilon_{it}$$

Model_{4b}

$$CONS_ACC_{it} = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 \ln(ownco2)_{it} + \beta_3 ME_{it} * \ln(ownco2)_{it} + \beta_4 BIG4_{it} + \beta_5 CFO_{it} + \beta_6 SGR_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 PPE_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} SIZE_{it} + \epsilon_{it}$$

Model_{4c}

$$CONS_ACC_{it} = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 \ln(ownco3)_{it} + \beta_3 ME_{it} * \ln(ownco3)_{it} + \beta_4 BIG4_{it} + \beta_5 CFO_{it} + \beta_6 SGR_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 PPE_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} SIZE_{it} + \epsilon_{it}$$

ولاختبار فرضي الدراسة (H₅ & H₆) والمتعلقان بالأثر التفاعلي للملكية المؤسسية على العلاقة بين التحسين الإداري وكلا من التحفظ المشروط CONS_M/B والتحفيز غير المشروط CONS_ACC، تم تطوير النماذج Model₅ و Model₆ كما يلي:

Model₅:

$$CONS_M/B_{it} = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 INST_{it} + \beta_3 ME_{it} * INST_{it} + \beta_4 BIG4_{it} + \beta_5 CFO_{it} + \beta_6 SGR_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 PPE_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} SIZE_{it} + \epsilon_{it}$$

Model₆:

$$CONS_ACC_{it} = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 INST_{it} + \beta_3 ME_{it} * INST_{it} + \beta_4 BIG4_{it} + \beta_5 CFO_{it} + \beta_6 SGR_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 PPE_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} SIZE_{it} + \epsilon_{it}$$

4-9 أدوات التحليل الإحصائي

تبعاً لنوعية بيانات الدراسة فإنها أحد أنواع البيانات الطولية (Longitudinal) التي يتم تجميعها لمفردات العينة خلال فترة زمنية معينة. وتمثل هذه البيانات مزيجاً من بيانات السلاسل الزمنية Time Series Data عن شركة واحدة لفترة معينة من الزمن، وبيانات مقطعية Cross Sections Data عن عدة شركات. وعندما يتم الدمج بين هذين النوعين يؤدي إلى إنتاج بيانات مقطعية تأخذ في حساباتها الزمن وهو ما يُطلق عليه Panel Data، (McManus, 2015). واعتمدت الدراسة على نموذج بيانات panel data حتى تتجنب العيوب في النماذج المعتمدة على

السلاسل الزمنية فقط أو البيانات المقطعية فقط ولتقليل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة (McManus, 2015).

إختيار النموذج الأمثل لتمثيل البيانات:

لتحديد النموذج الأمثل لتمثيل البيانات يتم إجراء ثلاث اختبارات للتمييز بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية (1) يستخدم اختبار Wald' test للتمييز بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، فإذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار p-value أكبر من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ كان النموذج التجميعي هو الأفضل لتمثيل البيانات، والعكس صحيح. (2) ويستخدم اختبار Breusch-Pagan test للتمييز بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، فإذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار p-value أكبر من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ كان النموذج التجميعي هو الأفضل لتمثيل البيانات، والعكس صحيح. (3) ويستخدم اختبار Hausman' test للتمييز بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، فإذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار p-value أكبر من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ كان نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل لتمثيل البيانات، والعكس صحيح. والبرنامج الإحصائي الذي يتناسب مع هذا النوع من البيانات هو برنامج STATA كما هو موضح في الدراسة التطبيقية واختبار الفروض.

إختبار صلاحية نموذج الانحدار:

يتم إجراء ثلاثة إختبارات لنماذج الانحدار المقترحة للدراسة للتأكد من مدى صلاحيتها وقبولها ولتحديد أدوات التحليل الإحصائي المناسبة قبل اختبار الفرضيات على النحو التالي:

- إجراء Wooldridge test على جميع نماذج الدراسة لاختبار الارتباط التلقائي من الدرجة الأولى. إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار p-value أكبر من قيمة مستوى المعنوية 0.05، فهذا يعني عدم وجود ارتباط تلقائي من الدرجة الأولى للأخطاء، وهو مؤشر على قبول نموذج الانحدار.

- إجراء White test على جميع نماذج الدراسة للتأكد من عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي للباقي واختبار مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Problems. وهو مشابه لاختبار Breusch-Pagan، لكن White test يتيح للمتغير المستقل أن يكون له تأثير تفاعلي غير خطي على تباين الخطأ. إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار p-value أكبر

من قيمة مستوى المعنوية 0.05 يعني ذلك عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين وقبول نموذج الانحدار.

- يتم استخدام إختبار معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor للتأكد من أن المتغيرات المستقلة للدراسة لا تعاني من مشكلة الإزدواج الخطي المتعدد Multicollinearity. قيمة VIF أقل من 10 تشير إلى عدم وجود إمكانية لوجود علاقة خطية متعددة بين المتغيرات المستقلة.

10. الدراسة التطبيقية واختبار الفروض.

تم توظيف البيانات التي تم الحصول عليها لاختبار العلاقة التحصين الإداري والتحفيز المحاسبي ومدى تأثير هذه العلاقة بهيكل ملكية المنشأة وبخاصة تركيز الملكية والملكية المؤسسية، وذلك في ضوء مجموعة من المتغيرات الحاكمة، والتي تتمثل في حجم الشركة ودرجة الرفع المالي بها، وحجم مكتب المراجعة، وسهولة الشركة، ومعدل نمو المبيعات، ونسبة الأصول الثابتة الملموسة، ومعدل العائد على الأصول. وقبل إيجاد العلاقة بين المتغيرات يتم إجراء التحليل الوصفي للمتغيرات كما يلي:

1-10 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة Descriptive Analysis

يوضح جدول (5) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة ويوفر الجدول بعض المعلومات حول خصائص العينة حيث يلاحظ الآتي:

- تقارب قيمة المتوسط والوسيط لكل متغيرات عينة الدراسة
- الارتفاع الملحوظ في متوسط متغيرات تركيز الملكية حيث تزيد نسبة ملكية كبار المساهمين $\leq 5\%$ حيث بلغ هذا المتوسط 64.7% هي نسبة مرتفعة تدل على احتمال كبير على وجود نفوذ وتأثير لهؤلاء المساهمين على إدارة الشركة تجاه درجة الالتزام بالتحفظ المحاسبي في القوائم المالية بما يتفق مع مصالحهم الخاصة. ويلاحظ نسبة تركيز ملكية أكبر 3 مساهمين والتي بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لها -0.603 أي أن متوسط سيطرة أكبر ثلاثة مساهمين فقط على حوالي 38.2% من أسهم الشركة، ونسبة تركيز ملكية أكبر مساهم والتي بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لها -1.004 أي سيطرة مساهم واحد فقط على حوالي 34.5% من أسهم الشركة.

- تتراوح نسبة الملكية المؤسسية من 0 إلى 97% بمتوسط حوالي 51.7% وانحراف معياري 53.8%. وبأخذ المتوسط، يبدو أن عينة الدراسة من الشركات المصرية المدرجة لديها نسبة عالية من الملكية المؤسسية.

جدول (5): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

الرمز	المتغيرات التفسيرية	Mean	Median	SD	Min	Max
ME	التحصين الإداري	0.655	0.641	0.306	0.007	1.646
CONS_M/B	التحفظ المحاسبي المشروط	2.542	1.203	4.119	-0.938	31.900
CONS_ACC	التحفظ المحاسبي غير المشروط	0.111	0.063	0.222	-0.458	1.257
INST	الملكية المؤسسية	0.517	0.538	0.282	0.000	0.971
OWCON1	ملكية كبار المساهمين (≤5%)	0.647	0.654	0.179	0.213	0.971
Ln(ownco2)	ملكية أكبر مساهم	-1.008	-0.975	0.546	-2.303	-0.067
Ln(ownco3)	ملكية أكبر 3 مساهمين	-0.603	-0.616	0.335	-1.547	-0.030
SGR	نسبة نمو المبيعات	0.103	0.058	0.610	-1.021	5.013
LEV	الرافعة المالية	0.561	0.545	0.214	0.166	0.898
CFO1	سيولة الشركة	0.285	0.096	0.637	-1.214	4.662
PPE	نسبة الأصول الثابتة الملموسة	0.453	0.425	0.236	0.021	0.955
ROA	الربحية	0.053	0.029	0.122	-0.164	0.736
SIZE	حجم الشركة	15.039	14.815	1.555	11.926	18.585
حجم مكتب المراجعة (متغير وهمي)		N		%		
BIG4	المكاتب الأربعة الكبرى او المركزي للمحاسبات	89		62%		
	بخلاف ذلك	55		38%		

- يتراوح التحفظ المحاسبي المشروط CONS_M/B بين -0.938 إلى 31.900 بمتوسط 2.542 وانحراف معياري قدره 4.119 والتحفظ المحاسبي غير المشروط CONS_ACC يتراوح بين -0.458 إلى 1.257 بمتوسط 0.111 وانحراف معياري قدره 0.222. وبذلك يبدو أن مؤشر التحفظ المحاسبي المشروط أعلى من مؤشر والتحفظ المحاسبي غير المشروط.

- فيما يتعلق بالمتغيرات الحاكمة، يقدم الجدول بعض المعلومات حول الديون إلى إجمالي الأصول LEV، والتي تتراوح من 0.166 إلى 0.898 بمتوسط 0.561 وانحراف معياري قدره 0.214. وهذا يشير إلى أن عينة الدراسة، في المتوسط، لديها مديونية عالية. يتراوح العائد على الأصول من -0.164 إلى 0.736 بمتوسط 0.053 وهو مؤشر للأداء المحاسبي للعينة. ويتراوح حجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول) من 11.926 إلى 18.585 بمتوسط 15.039، وتشير أن العينة تحتوي على شركات كبيرة.

- يوضح الجدول أيضا أن حوالي 62% من عينة الدراسة يقوم أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أو الجهاز المركزي للمحاسبات BIG4 بمراجعة تقاريرهم المالية.

10-2 مصفوفة الارتباط بين المتغيرات (Correlation Matrix)

قبل اختبار فروض البحث ينبغي إجراء تحليل أحادي (Univariate Analysis) من خلال تحديد الارتباط بين المتغيرات. تم استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation لتحديد درجة الارتباط بين المتغيرات، ويوضح جدول (6) مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة. حيث يظهر معامل الارتباط Correlation Coefficients درجة ارتباط متغيرات الدراسة ببعضها البعض والتي تتحصر قيمته بين 1- و 1+ بالأعلى وقيمة مستوى المعنوية p-value بالأسفل.

يتضح من جدول (6) أن هناك علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي المشروط (CONS_M/B) والتحصين الإداري (ME) والرافعة المالية (LEV) ونسبة الأصول الثابتة الملموسة (PPE) بمستوى معنوية 1%. حيث إن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.348، 0.246، 0.258، على التوالي، كما أن القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$)، في حين أنه لا توجد علاقة ارتباط بين التحفظ المحاسبي المشروط (CONS_M/B) وباقي المتغيرات، حيث إن القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط تزيد عن قيمة مستوى المعنوية 5%.

يتضح أيضا من الجدول (6) أن هناك علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي غير المشروط (CONS_ACC) والتحصين الإداري (ME) ونسبة التدفق النقدي التشغيلي (CFO) ونسبة العائد على الأصول (ROA) بمستوى معنوية 1%. حيث إن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.586، 0.562، 0.500، على التوالي، كما أن القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$)، في حين توجد علاقة ارتباط عكسية بين التحفظ المحاسبي غير المشروط (CONS_ACC) والرافعة المالية (LEV) حيث إن قيمة معامل الارتباط بلغت -0.320. ولا توجد علاقة ارتباط بين التحفظ المحاسبي غير المشروط (CONS_ACC) وباقي المتغيرات، حيث إن القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط تزيد عن قيمة مستوى المعنوية 5%.

جدول (7): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفاعلية والمتغيرات التابعة

CONS_ACC	CONS_M/B		
-.309**	0.008	Coefficient	<i>ME*OWCON1</i>
0.000	0.921	p-value	
.282**	-0.057	Coefficient	<i>ME*Ln(own2)</i>
0.001	0.494	p-value	
.303**	-0.072	Coefficient	<i>ME*Ln(own3)</i>
0.000	0.393	p-value	
-.187*	-0.024	Coefficient	<i>ME*INST</i>
0.024	0.774	p-value	

وبالرغم من ذلك لا نستطيع أن نعطي استنتاج نهائي بأن المتغيرات الواردة في جدول (6) و جدول (7) الوحيدة التي ترتبط إحصائياً بتبني المنشأة لسياسة التحفظ المحاسبي، لأن معامل ارتباط بيرسون الذي تم حسابه لم يفرق بين خصائص الشركات محل الدراسة وتعامل معها على أنها كيان واحد، ولذلك تم تطبيق نماذج الانحدار المتعدد الخاصة بأسلوب البيانات الطولية (نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية) للتحقق من هذا الأمر.

3-10 اختبار فروض البحث

لاختبار فروض البحث تم إجراء تحليل متعدد (Multivariate Analysis) وذلك بالاعتماد على تحليل الانحدار وإجراء ثلاث اختبارات للتمييز بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية كما تم توضيحه في أدوات التحليل الإحصائي لهذه الدراسة.

1-3-10 اختبار الفرض الأول

استهدف هذا الفرض اختبار العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي المشروط وذلك في ظل عدد من المتغيرات الحاكمة ويظهر نموذج الانحدار كما يلي:

Model₁:

$$CONS_M/B_{it} = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 BIG4_{it} + \beta_3 CFO_{it} + \beta_4 SGR_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 PPE_{it} + \beta_7 ROA_{it} + \beta_8 SIZE_{it} + \epsilon_{it}$$

يتضح من جدول (8)، أن نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية أفضل من النموذج التجميعي، بالتالي يتم المقارنة بين نتائج نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية من

خلال Hausman' test، وحيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار χ^2 الناتجة أكبر من 0.05، فإننا نقبل الفرضية الصفرية، وبالتالي يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأفضل لتمثيل البيانات.

جدول (8) لتحديد نموذج الانحدار الأفضل لاختبار الفرض الأول

الاختبار	Wald' test	Breusch-Pagan test	Hausman' test
قيمة الاختبار الإحصائي	242.2	13.62	5.97
p-value	0.000	0.000	0.6502

ويوضح جدول (9) نتائج Panel regression results وفق نموذج التأثير العشوائي Random effect mode بما يشتمل على قيم معاملات الانحدار، ونتيجة z-test للتأكد من معنوية كل متغير من المتغيرات المستقلة للمودج بشكل منفصل، ونتيجة اختبار الازدواج الخطي باستخدام معامل تضخم التباين (VIF) واحتساب قيم Tolerance لكل متغير هذا بالإضافة إلى نتيجة كلاً من معامل التحديد R^2 ، ونتيجة اختبار Wald test و Wooldridge test لاختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

وتشير نتائج Random-effects regression في جدول (9) إلى أن:

- قيمة VIF أقل من 10 وقيمة Tolerance أكبر من 0.1، بالتالي، لا توجد مشكلة الازدواج الخطي. وبالنظر إلى معامل التحديد ($R^2 = 0.2862$)، يشير هذا إلى أن 28.62% من التباين في التحفظ المحاسبي المشروط يمكن تفسيره من خلال التحسين الإداري والمتغيرات الحاكمة. وكما أن قيمة Wald test هي 27.21 عند مستوى 1% وهذا يعني معنوية النموذج ككل. ويشير نتائج الفرض العدم في اختبار Wooldridge إلى أن $p\text{-value} = 0.3221$ أي عدم وجود ارتباط ذاتي مقابل وجود ارتباط ذاتي في الفرض البديل مما يشير إلى قبول نموذج الانحدار الأول Model₁.

- وتوضح نتائج النموذج أن تأثير التحسين الإداري على التحفظ المحاسبي المشروط في النموذج الأول ($z = 3.08$) معنوي عند مستوى 1% مما يدل على أن التحسين الإداري في الشركات المصرية قد يؤثر إيجاباً على التحفظ المحاسبي المشروط. لذلك، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل H_1 . تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Sana'a, 2016) و Ramalingegowda & Yu (2018) حيث وجدوا أن بعض مؤشرات التحسين الإداري له تأثير كبير على التحفظ المحاسبي المشروط.

جدول (9): نتائج تحليل الانحدار للفرض الأول

CONS_M/B	Coef.	Std. Err.	Z	P>z	VIF	Toler.
ME	6.560	2.131	3.08	0.002	1.18	0.845
BIG4	-1.437	1.360	1.06	0.291	1.39	0.721
CFO	-0.357	0.780	0.46	0.647	1.25	0.799
SGR	-0.200	0.634	0.32	0.752	1.09	0.916
LEV	10.632	3.337	3.19	0.001	1.75	0.572
PPE	5.734	2.020	2.84	0.005	1.07	0.937
ROA	9.174	8.204	1.12	0.263	1.76	0.570
SIZE	-0.860	0.486	1.77	0.077	1.74	0.576
_cons	0.910	3.644	0.25	0.803		
<i>Model Summary</i>	Wald test: 27.21			P-value: 0.000		
	R ² : 0.2862					
	Wooldridge test: 1.002			P-Value: 0.3221		
Dependent Variable: CONS_M/B, Method: Random-effects regression, Sample: 48, Periods: 2021-2017, panel (balanced) observations: 144						

- وبالنسبة للمتغيرات الحاكمة، كما هو متوقع، تعزز الرافعة المالية (LEV) العالية التحفظ المحاسبي المشروط عند مستوى 1٪، هذه النتيجة تدعم فرضية عقود الديون وتتوافق مع دراسة Penalva & Wagenhofer, (2019). كما تشير النتائج الى وجود تأثير إيجابي معنوي عند مستوى 1٪ لنسبة الأصول الثابتة الملموسة (PPE) على تبني الإدارة للتحفظ المحاسبي المشروط. بالإضافة إلى ذلك، هناك علاقة عكسية غير معنوية بين حجم الشركة SIZE والتحفظ المحاسبي المشروط، حيث من المرجح أن تمويل الشركات المصرية الكبيرة أنشطتها عن طريق الديون بالتالي انتهاج سياسة محاسبية صارمة في الاعتراف بالأرباح ومن ثم في توزيع الأرباح على المساهمين. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Khodabakhshi Geimechi & (2015) حيث وجدوا أن حجم الشركة لا تؤثر على مستوى المحافظة. مع ذلك، لا تتفق هذه النتائج مع دراسة (Asadi, & Jalalian (2012)، وتختلف أيضا مع أحد فروض النظرية الإيجابية في المحاسبة (Positive Accounting Theory) والمتعلق بالتكلفة السياسية (Political Costs). وتتوافق هذه النتائج مع نتائج تحليل الارتباط في التحليل الأحادي الموضح في جدول (6)،

وفي ضوء النتائج الموضحة في جدول (9) يُمكن صياغة نموذج الانحدار للفرض الأول الذي يوضح مدى تأثير التحفظ المحاسبي المشروط بمستوى التحصين الإداري في ظل وجود المتغيرات الحاكمة كما يلي:

$$CONS_M/B_{it} = 0.910 + 6.560 ME_{it} - 1.437 BIG4_{it} - 0.357 CFO_{it} - 0.200 SGR_{it} + 10.632 LEV_{it} + 5.734 PPE_{it} + 9.174 ROA_{it} - 0.860 SIZE_{it}$$

10-3-2 اختبار الفرض الثاني

استهدف هذا الفرض اختبار العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي غير المشروط وذلك في ظل بعض المتغيرات الحاكمة وبظهر نموذج الانحدار كما يلي:

Model₂:

$$CONS_ACC_{it} = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 BIG4_{it} + \beta_3 CFO_{it} + \beta_4 SGR_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 PPE_{it} + \beta_7 ROA_{it} + \beta_8 SIZE_{it} + \epsilon$$

يتضح من جدول (10)، أن نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية أفضل من النموذج التجميعي، بالتالي يتم المقارنة بين نتائج نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية من خلال Hausman' test حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار χ^2 الناتجة تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري ($\alpha = 0.05 < p\text{-value}$)، مما يشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل لتمثيل البيانات.

جدول (10) لتحديد نموذج الانحدار الأفضل لاختبار الفرض الثاني

الاختبار	Wald' test	Breusch-Pagan test	Hausman' test
قيمة الاختبار الإحصائي	132.91	16.62	43.44
p-value	0.000	0.000	0.000

ويوضح جدول (11) نتائج panel regression results وفقاً لنموذج التأثيرات الثابتة fixed effect mode بما يشتمل على قيم معاملات الانحدار، ونتيجة اختبار t-test للتأكد من معنوية كل متغير من المتغيرات المستقلة للمودج بشكل منفصل، ونتيجة اختبار الأزواج الخطي باستخدام معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor واحتساب قيم Tolerance لكل متغير هذا بالإضافة إلى نتيجة كلاً من معامل التحديد R^2 ، ونتيجة اختبار F، و Wooldridge test لاختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

وتشير نتائج Fixed-effects regression في جدول (11) إلى أن:

- التحصين الإداري (ME) له تأثير إيجابي كبير على التحفظ المحاسبي غير المشروط (CONS_ACC). يشير هذا إلى أن 46.65% من التباين في التحفظ المحاسبي غير المشروط يمكن تفسيره من خلال التحصين الإداري والمتغيرات الحاكمة. قيمة F هي 10.48 عند مستوى 0.000، وهذا يعني معنوية النموذج ككل. كما تشير نتائج الفرض العدم في اختبار Wooldridge إلى عدم وجود ارتباط ذاتي مقابل وجود ارتباط ذاتي في الفرض البديل حيث إن $p\text{-value} = 0.0872$ وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعياري 0.05 وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء وهو مؤشر لقبول نموذج الانحدار الثاني Model₂. ويوضح الجدول أنه لا توجد مشكلة الازدواج الخطي حيث أن قيمة VIF أقل من 10 وقيمة Tolerance أكبر من 0.1.

جدول (11): نتائج تحليل الانحدار للفرض الثاني

CONS_ACC	Coef.	Std. Err.	T	P>t	VIF	Toler.
ME	2.514	0.011	2.48	0.014	1.18	0.845
BIG4	1.348	0.222	6.07	0.000	1.39	0.721
CFO	0.359	0.045	7.98	0.000	1.25	0.799
SGR	0.004	0.021	0.20	0.845	1.09	0.916
LEV	0.164	0.260	0.63	0.530	1.75	0.572
PPE	0.078	0.221	0.35	0.726	1.07	0.937
ROA	1.248	0.362	3.45	0.001	1.76	0.570
SIZE	0.148	0.090	1.65	0.103	1.74	0.576
_cons	-2.191	0.863	2.54	0.013		
<i>Model Summary</i>	F test: 10.48			P-value: 0.000		
	0.4665:R ²					
	Wooldridge test: 3.054			p-value: 0.0872		
Dependent Variable: CONS_ACC, Method: Fixed-effects regression, Sample: 48, Periods: 2021-2017, panel (balanced) observations: 144						

- تأثير التحصين الإداري على التحفظ المحاسبي المشروط في النموذج الثاني ($t = 2.48$) معنوي عند مستوى 5% مما يدل على أن التحصين الإداري في الشركات المصرية قد يؤثر إيجاباً على التحفظ المحاسبي المشروط. وبذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل H₂.
- وتبعاً لنتائج تحليل الانحدار السابق، يتضح بالنسبة للمتغيرات الحاكمة المتمثلة في نوع مكتب المراجعة (BIG4) ونسبة التدفق النقدي التشغيلي (CFO) ومعدل العائد على الأصول (ROA)

أن العلاقة بينهم وبين المتغير التابع التحفظ المحاسبي غير المشروط (CONS_ACC) هي علاقة إيجابية عند مستوى معنوي 1%. وتوضح النتائج أنه عندما يكون مكتب المراجعة هو أحد المكاتب الأربعة الكبرى أو الجهاز المركزي للمحاسبات (BIG4) والشركات التي ترتفع نسبة التدفق النقدي التشغيلي (CFO) ومعدل العائد على الأصول (ROA) لا يتعين عليها اختيار طرق محاسبية تؤدي لزيادة الأرباح (Dey et al.2008).

وفي ضوء النتائج السابقة الموضحة في جدول (11) يُمكن صياغة نموذج الانحدار للفرض الثاني الذي يوضح العلاقة بين التحفظ المحاسبي غير المشروط ودرجة التحسين الإداري في ظل وجود المتغيرات الحاكمة كما يلي:

$$CONS_ACC_{it} = -2.191 + 2.514 ME_{it} + 1.348 BIG4_{it} + 0.359 CFO_{it} + 0.004 SGR_{it} + 0.164 LEV_{it} + 0.078 PPE_{it} + 1.248 ROA_{it} + 0.148 SIZE_{it}$$

10-3-3 اختبار الفرض الثالث

استهدف هذا الفرض اختبار الأثر التفاعلي لتركيز الملكية على العلاقة بين التحسين الإداري والتحفظ المحاسبي المشروط وذلك في ظل مجموعة من المتغيرات الحاكمة، وذلك من خلال ثلاث مقاييس لتركيز الملكية وهم مقياس ملكية "الكتل المجمع" OWNCO1 أي نسبة ملكية المساهمين الذين يملكون 5% فأكثر من أسهم الشركة، والمقياس الثاني "المساهم الأكبر" Ln(ownco2) ، والمقياس الثالث هو النسبة المئوية لملكية أكبر ثلاثة مساهمين في الشركة Ln(ownco3). يتضح من جدول (12) أن نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية أفضل من النموذج التجميعي، بالتالي يتم المقارنة بين نتائج نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية من خلال Hausman' test حيث أن مستوى المعنوية لاختبار χ^2 الناتجة للنماذج الفرعية الثلاثة Model_{3(a-c)} أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعياري ($\alpha = 0.05 < p\text{-value}$)، وهذا يعني أن نموذج التأثير العشوائي هو النموذج الأفضل لتمثيل البيانات للنماذج Model_{3(a-c)}.

جدول (12) لتحديد نموذج الانحدار الأفضل لاختبار الفرض الثالث

Hausman' test	Breusch-Pagan test	Wald' test	النموذج
Model₃ Panel A			
4.23	8.77	18.11	قيمة الاختبار الإحصائي
0.9363	0.0015	0.000	p-value
Model₃ Panel B			
6.76	12.77	19.2	قيمة الاختبار الإحصائي
0.7478	0.000	0.000	p-value
Model₃ Panel C			
6.16	11.97	23.62	قيمة الاختبار الإحصائي
0.8013	0.000	0.000	p-value

ويوضح الجداول (13a , 13b, & 13c) نتائج Panel regression results بما يشتمل على قيم معاملات الانحدار، ونتيجة اختبار z-test للتأكد من معنوية كل متغير من المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج بشكل منفصل، ونتيجة اختبار الازدواج الخطي باستخدام معامل تضخم التباين (VIF) واحتساب قيم Tolerance لكل متغير هذا بالإضافة إلى نتيجة كلاً من معامل التحديد R²، ونتيجة اختبار Wald test، و Wooldridge test لاختبار الارتباط الذاتي للأخطاء. وتشير نتائج Random Effect Model من الجدول (13a) أن:

- قيمة VIF أقل من 10 وقيمة Tolerance أكبر من 0.1، بالتالي، لا توجد مشكلة الازدواج الخطي. وبالنظر الى معامل التحديد (R²) 0.3369، يشير هذا إلى أن 33.69% من التباين في التحفظ المحاسبي المشروط يمكن تفسيره من خلال التحصين الإداري والمتغيرات الحاكمة. كما أن قيمة Wald test هي 23.04 عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني معنوية النموذج ككل.

جدول (13a): نتائج تحليل الانحدار للفرض الثالث (Panel A)

<i>Model_{3a}</i> : $CONS_M/B_{it} = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 OWCON1_{it} + \beta_3 ME_{it} * OWCON1_{it} + \beta_4 BIG4_{it} + \beta_5 CFO_{it} + \beta_6 SGR_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 PPE_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} SIZE_{it}$						
CONS_M/B	Coef.	Std. Err.	Z	P>z	VIF	Toler.
ME	1.752	0.495	3.53	0.003	2.41	0.415
OWCON1	0.002	0.040	0.05	0.964	2.01	0.498
ME*OWCON1	0.021	0.007	3.12	0.000	2.52	0.397
BIG4	-1.724	1.334	1.29	0.196	1.49	0.671
CFO	-0.245	0.756	0.32	0.746	1.27	0.785
SGR	-0.118	0.620	0.19	0.849	1.11	0.903
LEV	9.903	3.258	3.04	0.002	1.82	0.549
PPE	4.813	1.998	2.41	0.016	1.13	0.888
ROA	7.125	7.927	0.90	0.369	1.77	0.564
SIZE	-0.786	0.465	1.69	0.091	1.75	0.571
_cons	1.236	4.142	0.30	0.765		
<i>Model Summary</i>	Wald test: 23.04			P-value: 0.0106		
	R ² : 0.3369					
	Wooldridge test: 0.0039			p-value: 0.999		

- كما تشير نتائج الفرض العدم في اختبار Wooldridge إلى عدم وجود ارتباط ذاتي مقابل وجود ارتباط ذاتي في الفرض البديل حيث أن مستوى المعنوية الناتج هو أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعياري ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$) وبالتالي نموذج الانحدار الذي تم بناءه من الممكن الاعتماد عليه في الأجل الطويل، بالتالي، قبول نموذج الانحدار *Model_{3a}*.
- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من التحصين الإداري (ME) ونسبة الأصول الثابتة الملموسة (PPE) والرافعة المالية (LEV) والتفاعل بين التحصين الإداري وملكية كبار المساهمين (5% فأكثر) (*ME*OWCON1*) على التحفظ المحاسبي المشروط (*CONS_M/B*) بمستوى معنوية 5%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار Z لتلك المتغيرات تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$).
- وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد 0.3369 يتبين أنها تختلف كثيراً عن قيمة معامل التحديد في النموذج الأول 0.2721 مما يشير إلى أن زيادة عدد المتغيرات المستقلة تؤثر على قيمة معامل التحديد.
- وفقاً للنتائج الإحصائية فإنه لا توجد ادلة كافية تؤكد أن هناك أي تأثير لكل من حجم الشركة (*SIZE*)، وحجم مكتب المراجعة (*BIG4*) وسيولة الشركة (*CFO*) ومعدل نمو المبيعات

(SGR) ومعدل العائد على الأصول (ROA) وتركيز الملكية المتمثلة في ملكية كبار المساهمين 5% فأكثر على والتحفظ المحاسبي المشروط (CONS_M/B) بمستوى معنوية 5%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار z لتلك المتغيرات تزيد عن قيمة مستوى المعنوية المعياري 0.05.

وفي ضوء النتائج السابقة الموضحة في الجدول (13a) يُمكن صياغة نموذج الانحدار للفرض الثالث Model_{3a} وهو المتعلق بالآثر التفاعلي لملكية "الكتل المجمعَة" OOWNCO1 أي ملكية أصحاب الحصص بنسبة 5% فأكثر ME*OOWNCO1 على العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي المشروط كما يلي:

$$CONS_M/Bit = 1.236 + 1.752 MEit + 0.002 OOWNCO1it + 0.021$$

$$MEit * OOWNCO1it - 1.724 BIG4it - 0.245 CFOit - 0.118 SGRit + 9.903 LEVit + 4.813 PPEit + 7.125 ROAit - 0.786 SIZEit$$

كما توضح نتائج Random Effect Model من الجدول (13b) أن:

- لا توجد مشكلة الازدواج الخطي حيث إن قيمة VIF أقل من 10 وقيمة Tolerance أكبر من 0.1. ويشير إلى أن حوالي 39.25% (R²) من التباين في التحفظ المحاسبي المشروط يمكن تفسيره من خلال التحصين الإداري والمتغيرات الحاكمة. وكذلك تبين أن نموذج الانحدار الذي تم بناءه يعتبر نموذج معنوي إحصائياً بمستوى معنوية 5%، حيث إن Wald test للنموذج Model_{4b} هي 27.27 وإن القيمة الاحتمالية لاختبار Wald test تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري 0.05 وهذا يعني معنوية النموذج ككل.
- كما تشير نتائج الفرض العدم في اختبار Wooldridge إلى عدم وجود ارتباط ذاتي مقابل وجود ارتباط ذاتي في الفرض البديل حيث إن مستوى المعنوية الناتج هو أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعياري (p-value < α = 0.05) وبالتالي نموذج الانحدار الذي تم بناءه من الممكن الاعتماد عليه في الأجل الطويل.
- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من التحصين الإداري (ME) ونسبة الأصول الثابتة الملموسة (PPE) والرافعة المالية (LEV) على التحفظ المحاسبي المشروط (CONS_M/B) بمستوى معنوية 5%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار z لتلك المتغيرات تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري (p-value < α = 0.05).

جدول (13b): نتائج تحليل الانحدار للفرض الثالث (Panel B)

<i>Model_{3b}</i> : $CONS_M/B_{it} = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 \ln(ownco2)_{it} + \beta_3 ME_{it} * \ln(ownco2)_{it} + \beta_4 BIG4_{it} + \beta_5 CFO_{it} + \beta_6 SGR_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 PPE_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} SIZE_{it}$						
CONS_M/B	Coef.	Std. Err.	Z	P>z	VIF	Toler.
ME	2.521	0.892	2.83	0.002	2.47	0.405
Ln(ownco2)	0.322	1.447	0.22	0.824	2.31	0.433
ME* Ln(owcon2)	0.018	0.240	0.08	0.939	3.21	0.312
BIG4	-1.358	1.416	0.96	0.338	1.49	0.669
CFO	-0.343	0.798	0.43	0.668	1.33	0.750
SGR	-0.193	0.643	0.30	0.765	1.12	0.895
LEV	10.589	3.428	3.09	0.002	1.8	0.556
PPE	5.658	2.213	2.56	0.011	1.28	0.780
ROA	8.896	8.343	1.07	0.286	1.79	0.558
SIZE	-0.879	0.507	1.73	0.083	1.89	0.530
_cons	-0.086	5.959	0.01	0.988		
<i>Model Summary</i>	Wald test: 27.26			P-value: 0.0024		
	R ² : 0.3925					
	Wooldridge test: 1.293			p-value: 0.2614		

- وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد 0.3925 يتبين أنه يختلف كثيرًا عن قيمة معامل التحديد في النموذج الأول 0.2721 مما يشير إلى أن زيادة عدد المتغيرات المستقلة تؤثر على قيمة معامل التحديد.
- وفقًا للنتائج الإحصائية فإنه لا توجد ادلة كافية تؤكد أن هناك أي تأثير لكل من حجم الشركة (SIZE)، وحجم مكتب المراجعة (BIG4) وسيولة الشركة (CFO) ومعدل نمو المبيعات (SGR) ومعدل العائد على الأصول (ROA) وتركيز الملكية المتمثلة وملكية أكبر مساهم Ln(ownco2) على والتحفظ المحاسبي المشروط (CONS_M/B) بمستوى معنوية 5%، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار Z لتلك المتغيرات تزيد عن قيمة مستوى المعنوية المعياري 0.05.
- كما يتضح عدم وجود تأثير للعلاقة التفاعلية بين المساهم الأكبر والتحصين الإداري ME*Ln(owcon2) في نموذج الانحدار للفرض الثالث Model_{3b} على العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي المشروط. وفي ضوء النتائج السابقة الموضحة في الجدول (13b) يُمكن صياغة نموذج الانحدار Model_{3b} كما يلي:

$$CONS_M/B_{it} = -0.086 + 2.521ME_{it} + 0.322\ln(ownco2)_{it} + 0.018$$

$$ME_{it} * \ln(ownco2)_{it} - 1.358BIG4_{it} - 0.343CFO_{it} - 0.193SGR_{it} + 10.589LEV_{it} + 5.658PPE_{it} + 8.896ROA_{it} - 0.879SIZE_{it}$$

وتشير نتائج Random Effect Model من الجدول (13c) أن:

- التحسين الإداري (ME) له تأثير إيجابي كبير على التحفظ المحاسبي المشروط (CONS_M/B). يشير هذا إلى أن حوالي 39.3% (R^2) من التباين في التحفظ المحاسبي المشروط يمكن تفسيره من خلال التحسين الإداري والمتغيرات الحاكمة. وكذلك تبين أن نموذج الانحدار الذي تم بناءه يعتبر نموذج معنوي إحصائياً بمستوى معنوية 5%، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار Wald test تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري 0.05 وقيمة Wald test للنموذج هو 27.26 وهذا يعني معنوية النموذج ككل.
- كما تشير نتائج الفرض العدم في اختبار Wooldridge إلى عدم وجود ارتباط ذاتي مقابل وجود ارتباط ذاتي في الفرض البديل حيث إن مستوى المعنوية الناتج هو أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعياري ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$) وبالتالي نموذج الانحدار الذي تم بناءه من الممكن الاعتماد عليه في الأجل الطويل.
- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من التحسين الإداري (ME) ونسبة الأصول الثابتة الملموسة (PPE) والرافعة المالية (LEV) والتفاعل بين التحسين الإداري وملكية أكبر 3 مساهمين ($ME * \ln(owcon3)$) على التحفظ المحاسبي المشروط (CONS_ACC) بمستوى معنوية 5%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار z لتلك المتغيرات تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$).

جدول (13c): نتائج تحليل الانحدار للفرض الثالث (Panel C)

<i>Model_{3c}</i> : $CONS_M/B_{it} = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 \ln(ownco3)_{it} + \beta_3 ME * \ln(ownco3)_{it} + \beta_4 BIG4_{it} + \beta_5 CFO_{it} + \beta_6 SGR_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 PPE_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} SIZE_{it}$						
CONS_M/B	Coef.	Std. Err.	Z	P>z	VIF	Toler.
ME	2.794	1.054	2.66	0.009	2.23	0.448
Ln(ownco3)	0.422	2.209	0.19	0.848	2.02	0.496
ME*Ln(owcon3)	1.047	0.381	2.8	0.006	2.88	0.347
BIG4	-1.303	1.409	0.92	0.355	1.48	0.675
CFO	-0.322	0.787	0.41	0.682	1.25	0.799
SGR	-0.211	0.642	0.33	0.742	1.1	0.906
LEV	10.209	3.384	3.02	0.003	1.79	0.558
PPE	5.673	2.087	2.72	0.007	1.14	0.877
ROA	8.925	8.275	1.08	0.281	1.76	0.569
SIZE	-0.888	0.496	1.79	0.073	1.79	0.558
_cons	-0.308	9.349	0.03	0.974		
<i>Model Summary</i>	Wald test: 27.26			P-value: 0.002		
	R ² : 0.393					
	Wooldridge test: 0.834			P-Value: 0.366		

- وفقًا للنتائج الإحصائية فإنه لا توجد ادلة كافية تؤكد أن هناك أي تأثير لكل من حجم الشركة (SIZE)، وحجم مكتب المراجعة (BIG4) وسيولة الشركة (CFO) ومعدل نمو المبيعات (SGR) ومعدل العائد على الأصول (ROA) وملكية أكبر 3 مساهمين Ln(ownco3) على التحفظ المحاسبي المشروط (CONS_M/B) بمستوى معنوية 5%، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار Z لتلك المتغيرات تزيد عن قيمة مستوى المعنوية المعياري 0.05.
- وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد 0.393 يتبين أنها تختلف كثيرًا عن قيمة معامل التحديد في النموذج الأول 0.272 مما يشير أن زيادة عدد المتغيرات المستقلة تؤثر على قيمة معامل التحديد.

وفي ضوء النتائج السابقة الموضحة في الجدول (13c) يُمكن صياغة نموذج الانحدار للفرض الثالث Model_{3c} وهو المتعلق بالأثر التفاعلي لملكية النسبة المئوية الإجمالية لملكية أكبر ثلاثة مساهمين في الشركة ME*Ln(owcon3) على العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي المشروط كما يلي:

$$CONS_M/B_{it} = -0.308 + 2.794ME_{it} + 0.422\ln(ownco3)_{it} + 1.047 ME * \ln(ownco3)_{it} - 1.303BIG4_{it} - 0.322CFO_{it} - 0.322SGR_{it} + 10.209LEV_{it} + 5.673PPE_{it} + 8.925ROA_{it} - 0.888SIZE_{it}$$

وبناء على نتائج Random Effect Model من الجداول (13a) و (13b) و (13c)، والخاصة باختبار الفرض الثالث H_3 ، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

10-3-4 اختبار الفرض الرابع

استهدف هذا الفرض اختبار الأثر التفاعلي لتركيز الملكية على العلاقة بين التحسين الإداري والتحفيز المحاسبي غير المشروط وذلك في ظل مجموعة من المتغيرات الحاكمة وذلك من خلال مقاييس تركيز الملكية الثلاثة وهم مقياس ملكية "الكتل المجمع" OWNCO أي ملكية التصويت لأصحاب الحصص بنسبة ٥% فأكثر والمقياس الثاني متعلق بـ "المساهم الأكبر" $\ln(\text{ownco2})$ ، والمقياس الثالث متعلق بنسبة ملكية أكبر ثلاث مساهمين في الشركة $\ln(\text{ownco3})$.

يتضح من الجدول (14) أن نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية أفضل من النموذج التجميعي، بالتالي يتم المقارنة بين نتائج نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية من خلال Hausman' test حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار χ^2 الناتجة للنماذج الفرعية الثلاثة $\text{Model}_4(a-c)$ تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$)، مما يشير أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل لتمثيل البيانات للنماذج $\text{Model}_3(a-c)$.

جدول (14) لتحديد نموذج الانحدار الأفضل لاختبار الفرض الرابع

الاختبار	Wald' test	Breusch-Pagan test	Hausman' test
Model₄ Panel A			
قيمة الاختبار الإحصائي	72.29	18.39	43.1
p-value	0.000	0.000	0.000
Model₄ Panel B			
قيمة الاختبار الإحصائي	13.21	25.96	42.35
p-value	0.000	0.000	0.000
Model₄ Panel c			
قيمة الاختبار الإحصائي	52.92	52.2	37.2
p-value	0.000	0.000	0.000

ويوضح الجداول (15a, 15b, & 15c) نتائج Panel regression results بما يشتمل على قيم معاملات الانحدار، ونتيجة اختبار t-test للتأكد من معنوية كل متغير من المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج بشكل منفصل، ونتيجة اختبار الأزواج الخطي باستخدام معامل تضخم التباين

Variance Inflation Factor (VIF) واحتماب قيم Tolerance لكل متغير هذا بالإضافة إلى نتيجة كلاً من معامل التحديد R^2 ، ونتيجة اختبار F، و Wooldridge test لاختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

وتشير نتائج Fixed Effect Model من الجدول (15a) أن:

- قيمة VIF أقل من ١٠ وقيمة Tolerance أكبر من 0.1، بالتالي، لا توجد مشكلة الازدواج الخطي. وبالنظر الى معامل التحديد (R^2) 0.4744، يشير هذا إلى أن 47.44% من التباين في التحفظ المحاسبي غير المشروط يمكن تفسيره من خلال التحصين الإداري والمتغيرات الحاكمة. وكما أن قيمة F هي 8.24 عند مستوى 1% وهذا يعني معنوية النموذج ككل. ويشير نتائج الفرض العدم في اختبار Wooldridge إلى أن $p\text{-value} = 0.0967$ أي عدم وجود ارتباط ذاتي مقابل وجود ارتباط ذاتي في الفرض البديل مما يشير إلى قبول نموذج الانحدار $Model_{4a}$.

جدول (15a): نتائج تحليل الانحدار للفرض الرابع (Panel A)

<i>Model_{4a}</i> : $CONS_ACC_{it} = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 OWNCOI_{it} + \beta_3 ME_{it} * OWNCOI_{it} + \beta_4 BIG4_{it} + \beta_5 CFO_{it} + \beta_6 SGR_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 PPE_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} SIZE_{it} + \epsilon$						
CONS_ACC	Coef.	Std. Err.	t	P>t	VIF	Toler.
ME	0.499	0.015	3.35	0.000	2.41	0.415
OWCON1	-0.003	0.003	0.95	0.347	2.01	0.498
ME*OWCON1	0.001	0.0001	2.65	0.000	2.52	0.397
BIG4	1.400	0.230	6.08	0.000	1.49	0.671
CFO	0.374	0.048	7.86	0.000	1.27	0.785
SGR	0.007	0.022	0.33	0.742	1.11	0.903
LEV	0.148	0.267	0.56	0.580	1.82	0.549
PPE	0.027	0.238	0.11	0.910	1.13	0.888
ROA	1.244	0.369	3.37	0.001	1.77	0.564
SIZE	0.134	0.093	1.44	0.155	1.75	0.571
_cons	-1.930	0.928	2.08	0.041		
<i>Model Summary</i>	F: 8.24			P-value: 0.000		
	R^2 : 0.4744					
	Wooldridge test: 2.881			p-value: 0.0967		

- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتحصين الإداري (ME) على التحفظ المحاسبي غير المشروط في Panel A للنموذج الرابع، حيث قيمة اختبار $t = 3.35$ ومعنوي عند مستوى 1%، وان تأثير التفاعل بين التحصين الإداري وملكية كبار المساهمين، (5% فأكثر)

(ME*OWCON1) إيجابي معنوي حيث (t = 2.65) و p-value = 0.000، ومعنوي عند مستوى 1%.

- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من حجم مكتب المراجعة (BIG4) ونسبة التدفق النقدي التشغيلي (CFO) وربحية المنشأة مقياس بمعدل العائد على الأصول (ROA)، وهي متغيرات حاكمة، على التحفظ المحاسبي غير المشروط (CONS_ACC) بمستوى معنوية 1%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار t لتلك المتغيرات تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري (0.05) ($p\text{-value} < \alpha$).
- وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد 0.4744 يتبين أنها تختلف عن قيمة معامل التحديد في النموذج الثاني 0.4665 مما يشير إلى أن زيادة عدد المتغيرات المستقلة تؤثر على قيمة معامل التحديد.

وفي ضوء النتائج السابقة الموضحة في الجدول (15a) يُمكن صياغة نموذج الانحدار Model_{4a} للفرض الرابع الذي يوضح علاقة الأثر التفاعلي لملكية "الكتل المجمعّة" OWNCO أي ملكية التصويت الكمية لجميع أصحاب الحصص بنسبة 5% فأكثر ME*OWNCO1 على العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي غير المشروط كما يلي:

$$CONS_ACC_{it} = -1.930 + 0.499 ME_{it} - 0.003 OWNCO1_{it} + 0.001 ME_{it} * OWNCO1_{it} + 1.400 BIG4_{it} + 0.374 CFO_{it} + 0.007 SGR_{it} + 0.148 LEV_{it} + 0.027 PPE_{it} + 1.244 ROA_{it} + 0.134 SIZE_{it}$$

وتشير نتائج Fixed Effect Model من الجدول (15b) أن:

- قيمة VIF أقل من 10 وقيمة Tolerance أكبر من 0.1، بالتالي، لا توجد مشكلة الازدواج الخطي. وبالنظر إلى معامل التحديد (R²) 0.568، يشير هذا إلى أن 56.8% من التباين في التحفظ المحاسبي غير المشروط يمكن تفسيره من خلال التحصين الإداري والمتغيرات الحاكمة. كما أن قيمة F هي 8.55 عند مستوى 1% وهذا يعني معنوية النموذج ككل. وتشير نتائج الفرض العدم في اختبار Wooldridge إلى أن p-value = 0.0858 أي عدم وجود ارتباط ذاتي مقابل وجود ارتباط ذاتي في الفرض البديل مما يشير إلى قبول نموذج الانحدار Model_{4b}.

جدول (15b): نتائج تحليل الانحدار للفرض الرابع (Panel B)

<i>Model_{4b}</i> : $CONS_ACC = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 \ln(ownc2)_{it} + \beta_3 ME_{it} * \ln(ownc2)_{it} + \beta_4 BIG4_{it} + \beta_5 CFO_{it} + \beta_6 SGR_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 PPE_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} SIZE_{it} + \epsilon$						
CONS_ACC	Coef.	Std. Err.	T	P>t	VIF	Toler.
ME	0.051	0.016	3.43	0.000	2.47	0.405
Ln(ownc2)	-0.029	0.089	0.33	0.742	2.31	0.433
Me* Ln(ownc2)	-0.014	0.015	0.96	0.341	3.21	0.312
BIG4	1.393	0.225	6.18	0.000	1.49	0.669
CFO	0.372	0.046	8.03	0.000	1.33	0.750
SGR	0.001	0.021	0.02	0.982	1.12	0.895
LEV	0.252	0.268	0.94	0.351	1.8	0.556
PPE	0.144	0.227	0.63	0.528	1.28	0.780
ROA	1.366	0.375	3.64	0.000	1.79	0.558
SIZE	0.134	0.091	1.47	0.145	1.89	0.530
_cons	-2.119	0.947	2.24	0.028		
<i>Model Summary</i>	F test: 8.55		P-value: 0.000			
	R ² : 0.568					
	Wooldridge test: 3.082			p-value: 0.0858		

- وتوضح نتائج النموذج أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للتحصين الإداري (ME) على التحفظ المحاسبي غير المشروط في Panel B النموذج الرابع، حيث قيمة اختبار $t = 3.43$ ومعنوية عند مستوى 1%، وهناك تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من حجم مكتب المراجعة (BIG4) ونسبة التدفق النقدي التشغيلي (CFO) وربحية المنشأة مقاس بمعدل العائد على الأصول (ROA)، وهي متغيرات حاكمة، على التحفظ المحاسبي غير المشروط (CONS_ACC) بمستوى معنوية 1%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار t لتلك المتغيرات تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$).
- وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد 0.568 يتبين أنها تختلف كثيرا عن قيمة معامل التحديد في النموذج الثاني (0.4665) مما يشير إلى أن زيادة عدد المتغيرات المستقلة تؤثر على قيمة معامل التحديد.
- ويتضح عدم وجود تأثير للعلاقة التفاعلية بين المساهم الأكبر والتحصين الإداري $ME * \ln(ownc2)$ في نموذج الانحدار $Model_{4b}$ للفرض الرابع على العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي غير المشروط حيث يمكن صياغة نماذج الانحدار كما يلي:

$$CONS_ACC_{it} = -2.119 + 0.051 ME - 0.029 \ln(ownco2) - 0.014 ME * \ln(ownco2) + 1.393 BIG4 + 0.372 CFO + 0.001 SGR + 0.252 LEV + 0.144 PPE + 1.366ROA + 0.134 SIZE$$

وتشير نتائج Fixed effect model في الجدول (15c) أن:

- التحسين الإداري (ME) له تأثير إيجابي كبير على التحفظ المحاسبي غير المشروط (CONS_ACC). يشير هذا إلى أن 57.1% من التباين في التحفظ المحاسبي غير المشروط يمكن تفسيره من خلال التحسين الإداري والمتغيرات الحاكمة. وكذلك تبين أن نموذج الانحدار الذي تم بناءه يعتبر نموذج معنوي إحصائياً بمستوى معنوية 5%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار F تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري 0.05 وهذا يعني معنوية النموذج ككل.
- كما تشير نتائج الفرض العدم في اختبار Wooldridge إلى عدم وجود ارتباط ذاتي مقابل وجود ارتباط ذاتي في الفرض البديل حيث إن مستوى المعنوية الناتج هو أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعياري ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$) وبالتالي نموذج الانحدار الذي تم بناءه من الممكن الاعتماد عليه في الأجل الطويل.

جدول (15c): نتائج تحليل الانحدار للفرض الرابع (Panel C)

<i>Model 4c: CONS_ACC = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 \ln(ownco3)_{it} + \beta_3 ME * \ln(ownco3)_{it} + \beta_4 BIG4_{it} + \beta_5 CFO_{it} + \beta_6 SGR_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 PPE_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} SIZE_{it} + \epsilon</i>						
CONS_ACC	Coef.	Std. Err.	t	P>t	VIF	Toler.
ME	0.355	0.087	4.1	0.000	2.23	0.448
Ln(ownco3)	-0.099	0.137	0.72	0.470	2.02	0.496
ME*Ln(owcon3)	0.089	0.042	2.31	0.042	2.88	0.347
BIG4	1.372	0.228	6.01	0.000	1.48	0.675
CFO	0.366	0.047	7.81	0.000	1.25	0.799
SGR	0.005	0.021	0.24	0.809	1.1	0.906
LEV	0.153	0.269	0.57	0.571	1.79	0.558
PPE	0.050	0.229	0.22	0.827	1.14	0.877
ROA	1.262	0.369	3.42	0.001	1.76	0.569
SIZE	0.136	0.094	1.44	0.154	1.79	0.558
_cons	-1.703	1.118	1.52	0.132		
<i>Model Summary</i>	F test: 8.18			P-value: 0.000		
	R2: 0.571					
	Wooldridge test: 2.996			p-value: 0.0903		

- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من التحسين الإداري (ME) وحجم مكتب المراجعة (BIG4) ونسبة التدفق النقدي التشغيلي (CFO) وربحية المنشأة مقاس بمعدل العائد على الأصول (ROA) والتفاعل بين التحسين الإداري وملكية أكبر 3 مساهمين ($ME * \ln(owcon3)$) على التحفظ المحاسبي غير المشروط (CONS_ACC) بمستوى معنوية 5%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار t لتلك المتغيرات تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري ($p = 0.05$) ($value < \alpha$).

- وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد 0.571 تختلف كثيرًا عن قيمة معامل التحديد في النموذج الثاني 0.4665 مما يشير إلى أن زيادة عدد المتغيرات المستقلة تؤثر على قيمة معامل التحديد. وفي ضوء النتائج السابقة الموضحة في الجدول (15c) يُمكن صياغة نموذج الانحدار Model_{4c} للفرض الرابع الذي يوضح علاقة الأثر التفاعلي لملكية أكبر 3 مساهمين ($ME * \ln(owcon3)$) على العلاقة بين التحسين الإداري والتحفظ المحاسبي غير المشروط كما يلي:

$$CONS_ACC_{it} = -1.703 + 0.355 ME_{it} - 0.099 \ln(ownco3)_{it} + 0.089$$

$$ME_{it} * \ln(ownco3)_{it} + 1.372 BIG4_{it} + 0.366 CFO_{it} + 0.005 SGR_{it} + 0.153 LEV_{it} + 0.050 PPE_{it} + 1.262 ROA_{it} + 0.136 SIZE_{it}$$

وبناء على نتائج Fixed Effect Model من الجداول (15a) و (15b) و (15c)، والخاصة باختبار الفرض الرابع H₄، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

10-3-5 اختبار الفرض الخامس

استهدف هذا الفرض اختبار الأثر التفاعلي للملكية المؤسسية على العلاقة بين التحسين الإداري والتحفظ المحاسبي المشروط وذلك في ظل متغيرات حاكمة وبظهر نموذج الانحدار كما يلي:

Model₅:

$$CONS_M/B_{it} = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 INST_{it} + \beta_3 ME_{it} * INST_{it} + \beta_4 BIG4_{it} + \beta_5 CFO_{it} + \beta_6 SGR_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 PPE_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} SIZE_{it} + \epsilon_{it}$$

يتضح من جدول (16)، أن نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية أفضل من النموذج التجميعي، وبالتالي يتم المقارنة بين نتائج نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية من خلال Hausman' test، وحيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار χ^2 الناتجة أكبر من 0.05، فإننا نقبل الفرضية الصفرية، وبالتالي يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأفضل لتمثيل البيانات.

جدول (16) لتحديد نموذج الانحدار الأفضل لاختبار الفرض الخامس

Hausman' test	Breusch-Pagan test	Wald' test	الاختبار
6.990	14.980	18.920	قيمة الاختبار الإحصائي
0.727	0.000	0.000	p-value

ويوضح جدول (17) نتائج panel regression results بما يشتمل على قيم معاملات الانحدار، ونتيجة اختبار z-test للتأكد من معنوية كل متغير من المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج بشكل منفصل، ونتيجة اختبار الأزواج الخطي باستخدام معامل تضخم التباين Inflation Factor Variance (VIF) واحتساب قيم Tolerance لكل متغير هذا بالإضافة إلى نتيجة كلاً من معامل التحديد R^2 ، ونتيجة اختبار Wald test، و Wooldridge test لاختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

جدول (17): نتائج تحليل الانحدار للفرض الخامس

CONS_M/B	Coef.	Std. Err.	Z	P>z	VIF	Toler.
ME	0.220	0.047	4.63	0.000	3.17	0.315
INST	0.011	0.029	0.37	0.709	2.2	0.454
ME*INST	0.014	0.004	3.2	0.000	3.37	0.297
BIG4	-1.494	1.382	1.08	0.280	1.4	0.714
CFO	-0.416	0.811	0.51	0.608	1.33	0.753
SGR	-0.222	0.641	0.35	0.729	1.1	0.905
LEV	10.754	3.387	3.17	0.001	1.78	0.561
PPE	5.732	2.080	2.76	0.006	1.12	0.892
ROA	9.284	8.277	1.12	0.262	1.77	0.566
SIZE	-0.895	0.500	1.79	0.073	1.83	0.547
_cons	0.573	3.790	0.15	0.880		
<i>Model Summary</i>	Wald test: 26.79			P-value: 0.0028		
	R ² : 0.2898					
	Wooldridge test: 1.504			p-value: 0.2264		

- يشير النتائج في جدول (17) أن حوالي 29% من التباين في التحفظ المحاسبي المشروط يمكن تفسيره من خلال التحصين الإداري العلاقة التفاعلية بين الملكية المؤسسية والتحصين الإداري والمتغيرات الحاكة. قيمة Wald test هي 26.79 عند مستوى 1% وهذا يعني معنوية النموذج ككل. وتشير نتائج الفرض العدم في اختبار Wooldridge أن $p\text{-value} = 0.2264$ أي عدم وجود ارتباط ذاتي مقابل وجود ارتباط ذاتي في الفرض البديل مما يشير إلى قبول نموذج

الانحدار Model5. كان تأثير التحصين الإداري على التحفظ المحاسبي المشروط في النموذج الخامس ($z = 4.63$) معنوي عند مستوى 1٪، لذلك، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل H5.

- تشير النتائج عدم وجود تأثير للملكية المؤسسية على التحفظ المحاسبي المشروط وهذا يتعارض مع Hajawiyah, et al., (2020) ومليجي (2014) حيث أشارت نتائج تلك الدراسات الي وجود تأثير إيجابي معنوي للملكية المؤسسية على التحفظ المحاسبي. كما أشارت دراسة Alkurdi, et al., (2017) الى وجود أثر عكسي للملكية المؤسسية مفاًس بالنسبة المئوية للأسهم المملوكة للمستثمرين المؤسسين من الأسهم الكلية على التحفظ المحاسبي.
- وتشير النتائج إلى أن العلاقة التفاعلية بين الملكية المؤسسية والتحصين الإداري ($ME*INST$) له تأثير إيجابي كبير على التحفظ المحاسبي المشروط ($CONS_M/B$).
- كما تعزز الرافعة المالية (LEV) العالية ونسبة الأصول الثابتة الملموسة (PPE) على تبني الإدارة للتحفظ المحاسبي المشروط عند مستوى 1٪، هذه النتيجة تدعم فرضية عقود الديون.
- وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد 0.2898 يتبين أنها تختلف قليلاً عن قيمة معامل التحديد في النموذج الثاني (0.2721) مما يشير إلى أن زيادة عدد المتغيرات المستقلة قد تؤثر على قيمة معامل التحديد، ويمكن كتابة معادلة الانحدار كما يلي:

$$CONS_M/B_{it} = 0.573 + 0.220 ME_{it} + 0.011 INST_{it} + 0.014 ME_{it} * INST_{it} - 1.494 BIG4_{it} - 0.416 CFO_{it} - 0.222 SGR_{it} + 10.754 LEV_{it} + 5.732 PPE_{it} + 9.284 ROA_{it} - 0.895 SIZE$$

10-3-6 اختبار الفرض السادس

استهدف هذا الفرض اختبار الأثر التفاعلي للملكية المؤسسية على العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي غير المشروط وذلك في ظل متغيرات حاكمة وبظهر نموذج الانحدار كما يلي:

Model6:

$$CONS_ACC_{it} = \beta_0 + \beta_1 ME_{it} + \beta_2 INST_{it} + \beta_3 ME_{it} * INST_{it} + \beta_4 BIG4_{it} + \beta_5 CFO_{it} + \beta_6 SGR_{it} + \beta_7 LEV_{it} + \beta_8 PPE_{it} + \beta_9 ROA_{it} + \beta_{10} SIZE_{it} + \epsilon$$

يتضح من الجدول (18)، أن نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية أفضل من النموذج التجميعي، بالتالي يتم المقارنة بين نتائج نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية من خلال Hausman' test حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار χ^2 تقل عن قيمة مستوى المعنوية

المعياري ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$)، مما يشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل لتمثيل البيانات.

ويوضح جدول (19) نتائج panel regression results وفقاً لنموذج التأثيرات الثابتة fixed effect mode بما يشتمل على قيم معاملات الانحدار، ونتيجة اختبار t-test للتأكد من معنوية كل متغير من المتغيرات المستقلة للمودج بشكل منفصل، ونتيجة اختبار الازدواج الخطي باستخدام معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor واحتساب قيم Tolerance لكل متغير هذا بالإضافة إلى نتيجة كلاً من معامل التحديد R^2 ، ونتيجة اختبار F، و Wooldridge test لاختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

جدول (18) لتحديد نموذج الانحدار الأفضل لاختبار الفرض السادس

الاختبار	Wald' test	Breusch-Pagan test	Hausman' test
قيمة الاختبار الإحصائي	12.01	19.222	43.29
p-value	0.000	0.000	0.000

وتشير نتائج Fixed effect model في الجداول (19) أن:

- 47.15% من التباين في التحفظ المحاسبي غير المشروط يمكن تفسيره من خلال التحسين الإداري والمتغيرات الحاكمة. وكذلك تبين أن نموذج الانحدار الذي تم بناءه يعتبر نموذج معنوي إحصائياً بمستوى معنوية 5%، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار F تساوي 8.33 بمستوى المعنوية المعياري 0.000 وهذا يعني معنوية النموذج ككل.
- وتشير نتائج الفرض العدم في اختبار Wooldridge إلى عدم وجود ارتباط ذاتي مقابل وجود ارتباط ذاتي في الفرض البديل حيث إن مستوى المعنوية الناتج هو أكبر من قيمة مستوى المعنوية المعياري ($p\text{-value} < \alpha = 0.05$) وبالتالي نموذج الانحدار الذي تم بناءه من الممكن الاعتماد عليه في الأجل الطويل.
- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من التحسين الإداري (ME) وحجم مكتب المراجعة (BIG4) ونسبة التدفق النقدي التشغيلي (CFO) وربحية المنشأة مقياس بمعدل العائد على الأصول (ROA) والتفاعل بين التحسين الإداري والملكية المؤسسية (ME*INST) على التحفظ المحاسبي غير المشروط (CONS_M/B) بمستوى معنوية 5%، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار t لتلك المتغيرات تقل عن قيمة مستوى المعنوية المعياري ($p = 0.05$) ($\text{value} < \alpha$).

جدول (19): نتائج تحليل الانحدار للفرض السادس

CONS_ACC	Coef.	Std. Err.	Z	P>z	VIF	Toler.
ME	0.078	0.020	3.9	0.000	3.17	0.315
INST	-0.002	0.003	0.80	0.428	2.2	0.454
ME*INST	0.001	0.100	3.54	0.000	3.37	0.297
BIG4	1.377	0.227	6.06	0.000	1.4	0.714
CFO	0.368	0.047	7.80	0.000	1.33	0.753
SGR	0.006	0.021	0.27	0.788	1.1	0.905
LEV	0.148	0.267	0.56	0.580	1.78	0.561
PPE	0.052	0.225	0.23	0.819	1.12	0.892
ROA	1.262	0.368	3.43	0.001	1.77	0.566
SIZE	0.136	0.092	1.49	0.141	1.83	0.547
_cons	-2.011	0.900	2.23	0.028		
<i>Model Summary</i>	F test: 8.33			p-value: 0.000		
	R ² : 0.4715					
	Wooldridge test: 3.172			p-value: 0.0815		

- وفقاً للنتائج الإحصائية فإنه لا توجد ادلة كافية تؤكد أن هناك أي تأثير لكل من حجم الشركة (SIZE)، ومعدل نمو المبيعات (SGR) والملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي غير المشروط (CONS_ACC) بمستوى معنوية 5%، حيث إن القيمة الاحتمالية لاختبار t لتلك المتغيرات تزيد عن قيمة مستوى المعنوية المعياري α ($p\text{-value} > \alpha = 0.05$)، وهو ما يتفق مع Elhabashy, (2019b).

- وتشير النتائج إلى أن العلاقة التفاعلية بين الملكية المؤسسية والتحصين الإداري (ME*INST) له تأثير إيجابي كبير على التحفظ المحاسبي غير المشروط (CONS_ACC). وبذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل H_6 .

- وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد R^2 (47.15) يتبين أنها لا تختلف كثيراً عن قيمة معامل التحديد في النموذج الثاني (46.65) مما يشير إلى أن زيادة عدد المتغيرات المستقلة لا تؤثر على قيمة معامل التحديد ويمكن كتابة معادلة الانحدار الخاصة بالنموذج كما يلي:

$$CONS_ACC_{it} = -2.011 + 0.078 ME_{it} - 0.002 INST_{it} + 0.001 ME_{it} * INST_{it} + 1.377 BIG4_{it} + 0.368 CFO_{it} + 0.006 SGR_{it} + 0.148 LEV_{it} + 0.052 PPE_{it} + 1.262 ROA_{it} + 0.136 SIZE_{it}$$

11. النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

تأسيسا على ما تقدم في الدراسة النظرية والتطبيقية، يمكن استخلاص نتائج الدراسة وتوصياتها ومجالات البحث المستقبلية كما يلي:-

1-11 نتائج الدراسة:

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين التحسين الإداري والتحفظ المحاسبي في القوائم المالية واختبار تأثير تركيز الملكية والملكية المؤسسية على هذه العلاقة كمتغيرات مُعدلة Moderator variables. وبعد القيام بالدراسة النظرية والتطبيقية توصلت الدراسة الى عدة نتائج وهي:

- بالنسبة لدرجة التحسين الإداري في الشركات المقيدة في البورصة المصرية، يتضح أنها في الغالب مرتفعة لدى معظم الشركات حيث توصلت الدراسة التطبيقية الى أن متوسط درجة التحسين الإداري في الشركات المصرية 0.655، في حين في دراسة Salehi *et al.*, (2018) كان متوسط التحسين الإداري 0.0738 وفي دراسة Seifzadeh *et al.*, 2021 كان متوسط التحسين الإداري 0.379، أما في دراسة Dakhli (2021) & Mtiraoui, فان المعدل مساوي -0.145.

- ويتراوح حجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول) من 11.926 إلى 18.585 بمتوسط 15.006، وهذا يشير أن عينة الدراسة تحتوي على شركات كبيرة.

- توصلت الدراسة التطبيقية الى أن التحسين الإداري له تأثير إيجابي معنوي عند مستوى 1% على تبني التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط وهو ما يتفق من نتائج دراسة Salehi *et al.*, (2021b). ويتضح من تلك النتائج بان التحسين يمكن أن يزيد من تقارب مصالح المديرين والمساهمين، حيث إن التحسين الإداري قد يكون فعالاً إذا كان قادراً على إضافة قيمة إلى المنشأة وضمان تطورها وبقائها.

- توصلت النتائج إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتركيز الملكية والملكية المؤسسية للشركات كمتغيرات معدلة Moderator variables على العلاقة بين التحسين الإداري والتحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط في التقارير السنوية.

- بالنسبة للمتغيرات الحاكمة المتمثلة في نوع مكتب المراجعة (BIG4) نسبة التدفق النقدي التشغيلي (CFO) ومعدل العائد على الأصول (ROA) أن العلاقة بينهم وبين المتغير التابع

التحفظ المحاسبي غير المشروط (CONS_ACC) هي علاقة إيجابية عند مستوى معنوي 1%. وتوضح النتائج أنه عندما يكون مكتب المراجعة هو أحد المكاتب الأربعة الكبرى أو الجهاز المركزي للمحاسبات (BIG4) والشركات التي ترتفع نسبة التدفق النقدي التشغيلي (CFO) ومعدل العائد على الأصول (ROA) لا يتعين عليها اختيار طرق محاسبية تؤدي لزيادة الأرباح (Dey et al.2008).

- تعزز الرافعة المالية (LEV) العالية التحفظ المحاسبي المشروط عند مستوى 1%، هذه النتيجة تدعم فرضية عقود الديون وتتوافق مع دراسة Penalva & Wagenhofer, (2019). كما تشير النتائج الى وجود تأثير إيجابي معنوي عند مستوى 1% لنسبة الأصول الثابتة الملموسة (PPE) على تبني الإدارة للتحفظ المحاسبي المشروط. بالإضافة إلى ذلك، هناك علاقة عكسية غير معنوية بين حجم الشركة SIZE والتحفظ المحاسبي المشروط، حيث من المرجح أن تمويل الشركات المصرية الكبيرة أنشطتها عن طريق الديون بالتالي انتهاج سياسة محاسبية صارمة في الاعتراف بالأرباح ومن ثم في توزيع الأرباح على المساهمين. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Geimechi & Khodabakhshi (2015) حيث وجدوا أن حجم الشركة لا تؤثر على مستوى المحافظة. مع ذلك، لا تتفق هذه النتائج مع دراسة Asadi, & Jalalian (2012)، وتختلف أيضاً مع أحد فروض النظرية الإيجابية في المحاسبة (Positive Accounting Theory) والمتعلق بالتكلفة السياسية (Political Costs).

11-2 توصيات الدراسة:

- انطلاقاً من مشكلة الدراسة ومروراً بالدراسة النظرية والتطبيقية ووصولاً لنتائج الدراسة، توصي الدارسة بما يلي:
- يجب تغيير النظرة السلبية الي التحصين الإداري، فالتحصين الإداري ليس دائماً مرادفاً لعدم الكفاءة، فقد يكون فعالاً ويمكن أن يقلل من الضغوط على المديرين أنفسهم في الحفاظ على مناصبهم لصالح المزيد من الاستثمارات المولدة للقيمة على المدى الطويل ويزيد من تقارب مصالح المديرين والمساهمين.
 - هناك توصية أخرى للمدققين الخارجيين تتمثل في إبداء آرائهم حول كفاية مستوى التحفظ في التقارير المالية، والتي من المفترض أن يكون لها تأثير إيجابي على أداء الشركة.

11-3 الدراسات المستقبلية:

- في ضوء نتائج الدراسة الحالية، يمكن اقتراح مجالات الدراسات المستقبلية التالية:
- دراسة العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي في القوائم المالية في قطاع الخدمات المالية والبنوك.
 - دراسة تأثير الملكية على العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي في القوائم المالية في قطاع الخدمات المالية والبنوك.
 - دراسة أثر التحصين الإداري والقدرة الإدارية والثقة الإدارية المفردة على إدارة الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
 - تقييم تأثير الثقة الإدارية الزائدة على التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
 - دراسة تأثير التحصين الإداري على سيولة الأسهم في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية
 - دراسة تأثير تركيز الملكية على العلاقة بين التحصين الإداري وسيولة الأسهم في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

12. المراجع

1-12 المراجع باللغة العربية

- أبو سالم، سيد سالم محمد وعنوان، محمد فؤاد محمد (2018). تأثير آليات التحصين الإداري على قيمة الشركة: نظرية الوكالة مقابل نظرية الإشراف: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*. كلية التجارة، جامعة عين شمس. 22(2)، 410 - 468.
- سمرة، ياسر محمد عبد العزيز والزهارة، هاني محمد عزيز زكي ورزق، آية حمادة أحمد. (2018). أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي في القطاع المصرفي المصري: دراسة تطبيقية. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، جامعة كفر الشيخ كلية التجارة. (5)، 138 - 110.
- عبد المنعم، ريم محمد محمود (2021). العلاقة بين التحصين الإداري وجودة الأرباح - دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*. كلية التجارة، جامعة قناة السويس. 3 (2)، 1-75.
- عفيفي، هلال عبد الفتاح السيد (2017) أثر التحصين الإداري وإدارة الأرباح على مكافأة مجلس الإدارة: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، (1)39، 339 - 442.

محمد، هشام سعيد إبراهيم (2020) تأثير العلاقة بين آليات التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي على الأداء المالي للشركة دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 24(4)، 141-210.

مليجي، مليجي مجدي (2014). أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا. 1(1)، 1-60.

2-12 المراجع باللغة الإنجليزية

أبو العز، محمد السعيد، وعفيفي، هلال عبد الفتاح، وزاهر، أحمد محمد (2019). The impact of managerial overconfidence on accounting conservatism: Empirical study. *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 41(2)، 3-26.

Ahmed, A. S., & Duellman, S. (2007). Accounting conservatism and board of director characteristics: An empirical analysis. *Journal of accounting and economics*, 43(2-3), 411-437.

Ahmed, A. S., & Duellman, S. (2013). Managerial overconfidence and accounting conservatism. *Journal of accounting research*, 51(1), 1-30.

Ahmed, A. S., Billings, B. K., Morton, R. M., & Stanford-Harris, M. (2002). The role of accounting conservatism in mitigating bondholder-shareholder conflicts over dividend policy and in reducing debt costs. *Accounting Review*, 77(4), 867-890.

Al-Abedi, T. K., Hasen, A. M., Mohaisen, H. A., & Flayyih, H. H. (2022). The Impact of Corporate Governance on Accounting Conservatism in the Financial Statements of Justice Shareholders. *Central Asia and the Caucasus*, 23(1), 272-281.

Alam, P., & Petruska, K. A. (2012). Conservatism, SEC investigation, and fraud. *Journal of Accounting and Public Policy*, 31(4), 399-431.

Al-Jaifi, H.A., (2017), "Ownership Concentration, Earnings Management And Stock Market Liquidity: Evidence From Malaysia", *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 17(3), 490-510.

Alkurdi, A., Munther, A. N., & Dabaghia, M. (2017). Accounting conservatism and ownership structure effect: Evidence from industrial and financial Jordanian listed companies. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(2), 608-619.

Alves, S. (2020). Ownership structure and accounting conservatism: evidence from Portuguese and Spanish listed companies. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 24(6), 21-34.

Amos, B., Ibrahim, G., Nasidi, M., & Ibrahim, K. Y. (2016). The impact of institutional ownership structure on earnings quality of listed food/beverages and tobacco firms in Nigeria. *Researchers World*, 7(1), 20.

Amran, N. A., & Manaf, K. B. A. (2014). Board independence and accounting conservatism in Malaysian companies. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 164, 403-408.

Antounian, C., Dah, M. A., & Harakeh, M. (2021). Excessive managerial entrenchment, corporate governance, and firm performance. *Research in International Business and Finance*, 56, 101392.

Appel, I. R., Gormley, T. A., & Keim, D. B. (2016). Passive investors, not passive owners. *Journal of Financial Economics*, 121(1), 111-141.

- Asadi, G. H., & Jalalian, R. (2012). The Investigation of Impact of Capital Structure, Ownership Structure and Firm Size on Conservatism. *Accounting and Auditing Review*, 19(67), 1-14.
- Ball, R. (2001). Infrastructure requirements for an economically efficient system of public financial reporting and disclosure. *Brookings-Wharton papers on financial services*, 2001(1), 127-169.
- Ball, R., Robin, A. & Sadka, G. (2008). Is financial reporting shaped by equity markets or by debt markets? An international study of timeliness and conservatism. *Review of Accounting Studies*, 13, 168–205.
- Ball, R., Robin, A., & Sadka, G. (2005). Is accounting conservatism due to debt or share markets? A test of “contracting” versus “value relevance” theories of accounting. *Working paper*.
- Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings1. *Journal of accounting and economics*, 24(1), 3-37.
- Bauer, A., Henderson, D., & Lynch, D. P. (2018). Supplier internal control quality and the duration of customer-supplier relationships. *Accounting Review*, 93(3), 59-82.
- Baulkaran, V. (2014). Management entrenchment and the valuation discount of dual class firms, *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 54(1): 70-81.
- Beaver, W. H., & Ryan, S. G. (2000). Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity. *Journal of accounting research*, 38(1), 127-148.
- Beaver, W. H., & Ryan, S. G. (2005). Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. *Review of accounting studies*, 10(2), 269-309.
- Bebchuk, L., Cohen, A., & Ferrell, A. (2009). What matters in corporate governance?. *The Review of financial studies*, 22(2), 783-827.
- Bilel, H. (2020). Does entrenchment of managers affect entrepreneurial dividend decision and investor sentiment?. *Asia Pacific Journal of Innovation and Entrepreneurship*. 14(3), 275-288.
- Boone, A. L., & White, J. T. (2015). The effect of institutional ownership on firm transparency and information production. *Journal of Financial Economics*, 117(3), 508-533.
- Bryant, P., & Davis, C. (2012). Regulated change effects on boards of directors: A look at agency theory and resource dependency theory. *Academy of Strategic Management Journal*, 11(2), 1-16.
- Chan, A. L. C., Lin, S. W., & Strong, N. (2009). Accounting conservatism and the cost of equity capital: UK evidence. *Managerial Finance*. 35 (4), 325-345.
- Chhaochharia, V., & Grinstein, Y. (2009). CEO compensation and board structure. *The Journal of Finance*, 64(1), 231-261.
- Chiedu Christian, O., Emeka-Nwokeji, N. A., & Fredrick, O. (2022). Accounting conservatism and ownership structure in non-financial listed firms in Nigeria. *International Journal of Health Sciences*, 6(S2), 1533–1546.
- Core, J. E., Holthausen, R. W., & Larcker, D. F. (1999). Corporate governance, chief executive officer compensation, and firm performance. *Journal of financial economics*, 51(3), 371-406.
- Cui, L., Kent, P., Kim, S., & Li, S. (2021). Accounting conservatism and firm performance during the COVID- 19 pandemic. *Accounting & Finance*, 61(4), 5543-5579.

- Dahya, J., A. A. Lonie, & D. M. Power, 1998, Ownership structure, firm performance and top executive change: an analysis of UK firms. *Journal of Business Finance and Accounting*, 25, 1089–1118.
- Dakhli, A., & Mtiraoui, A. (2021). Corporate characteristics, audit quality and managerial entrenchment during the COVID-19 crisis: evidence from an emerging country. *International Journal of Productivity and Performance Management*. <https://doi.org/10.1108/IJPPM-07-2021-0401>
- De Miguel, A., Pindado, J., & De la Torre, C. (2004). Ownership structure and firm value: new evidence from Spain. *Strategic Management Journal*, 25, 1199–1207.
- Denis, D. J., Denis, D. K., & Sarin, A. (1997). Ownership structure and top executive turnover. *Journal of financial economics*, 45(2), 193-221.
- Dey, C., Grinyer, J., Sinclair, C., & Elhabashy, H. (2007). Determinants of accounting choices in Egypt. *Journal of Applied Accounting Research*, 8(3), 48-92.
- Dhaoui, A., & Jouini, F. (2019). R&D Investment, Governance and Management Entrenchment. *International Journal of Financial Economics and Econometrics*, 6(2), 69-90.
- Di Meo, F., Lara, J. M. G., & Surroca, J. A. (2017). Managerial entrenchment and earnings management. *Journal of Accounting and Public Policy*, 36(5), 399-414.
- Du, Y., Deloof, M., & Jorissen, A. (2011). Active boards of directors in foreign subsidiaries. *Corporate Governance: An International Review*, 19(2), 153-168.
- Ehikioya, B., Omankhanlen, A., Omodero, C., & Ada, M. (2021). Investigating the impact of managerial entrenchment on corporate financial structure: evidence from Nigeria. *Asian Economic and Financial Review*, 11(7), 563-574.
- Eisenhardt, K. M. (1989). Agency Theory: An Assessment and Review. *The Academy of Management Review*, 14(1), 57–74.
- Elhabashy, H. A. (2004). *Determinants of Accounting Choices in Egypt: An Empirical Study* (Doctoral dissertation, University of Dundee).
- Elhabashy, H. A. (2019a). The effect of corporate governance attributes on accounting conservatism in Egypt. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 23(3), 1-18.
- Elhabashy, H. A. (2019b). The impact of accounting conservatism on corporate performance indicators in Egypt. *International Journal of Business and Management*, 14(10), 1-11.
- Finkelstein, S., & Hambrick, D. C. (1989). Chief executive compensation: A study of the intersection of markets and political processes. *Strategic Management Journal*, 10(2), 121-134.
- Florackis, C. & Ozkan, A. (2009). The impact of managerial entrenchment on agency costs: an empirical investigation using UK panel data, *European Financial Management*, 15(3), 497-528.
- Fluck, Z. (1999). The dynamics of the management-shareholder conflict. *The Review of Financial Studies*, 12(2), 379-404.
- García Lara, J. M., García Osma, B., & Penalva, F. (2009). Accounting conservatism and corporate governance. *Review of accounting studies*, 14(1), 161-201.
- García Lara, J. M., Osma, B. G., & Penalva, F. (2007). Board of directors' characteristics and conditional accounting conservatism: Spanish evidence. *European Accounting Review*, 16(4), 727-755.

- Garcia Osmá, B., Scarlat, E., & Shields, K. (2020). Insider trading restrictions and earnings management. *Accounting and Business Research*, 50(3), 205-237.
- García- Sánchez, I. M., Hussain, N., Khan, S. A., & Martínez- Ferrero, J. (2020). Managerial entrenchment, corporate social responsibility, and earnings management. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 27(4), 1818-1833.
- Geimechi G. & Khodabakhshi N. (2015), Factors Affecting the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statements of the Listed Companies in Tehran Stock Exchange, *International Journal of Accounting Research*, 2(4), 41-46.
- Givoly, D., & Hayn, C. (2000). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative?. *Journal of accounting and economics*, 29(3), 287-320.
- Gompers, P., Ishii, J., Metrick, A., (2003). Corporate governance and equity prices. *Q. J.Economics* 118 (1), 107-155.
- Govcopp, S. A. (2020). Ownership Structure and Accounting Conservatism: Evidence from Portuguese and Spanish Listed Companies. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 24(6), 1-21.
- Haider, I., Singh, H., & Sultana, N. (2021). Managerial ability and accounting conservatism. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 17(1), 1-20.
- Hajawiyah, A., Wahyudin, A., Kiswanto, Sakinah, & Pahala, I. (2020). The effect of good corporate governance mechanisms on accounting conservatism with leverage as a moderating variable. *Cogent Business & Management*, 7(1), 1779479.
- Hamdan, A. M. M. (2017). The role of accounting conservatism in the relationship between ownership structure and firm performance. *International Journal of Critical Accounting*, 9(5-6), 524-539.
- Hamid, B., & Mansur, G. (2015). The Relationship between Accounting Conservatism, Institutional Investors and Profit Misprice in Pharmaceutical Companies listed in Tehran Stock Exchange. *International Journal of Basic Sciences & Applied Research*, 4(7), 390-395.
- Holderness, C. G. (2017). Culture and the ownership concentration of public corporations around the world. *Journal of Corporate Finance*, 44, 469-486.
- Hu, A., & Kumar, P. (2004). Managerial Entrenchment and Payout Policy. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 39(4), 759-790.
- Hui, K. W., Matsunaga, S., & Morse, D. (2009). The impact of conservatism on management earnings forecasts. *Journal of accounting and economics*. 47(3), 192-207.
- Hutagaol- Martowidjojo, Y., & Valentincic, A. (2016). Valuation and forecasting roles of dividends of indonesian listed firms. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 27(2), 126-157.
- Jaggi, B., & Xin, H. C. (2014). Accounting Conservatism and Management Earnings Forecast. Available at SSRN 2246168.
- Jensen, M. (1983). Organization theory and methodology. *Accounting review*, 319-339.
- Jensen, M. & Meckling, W. (1976). Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. *Journal of Financial Economics*, 3, 305-360.
- Jensen, M.C., & Ruback, R.S. 1983. The market for corporate control: the scientific evidence. *The Journal of Finance*, 48: 831-880.

- Jensen, M.C., (1998). Foundations of Organizational Strategy, *Accounting Review*, 28(2): 319-339.
- Ji, X., Lu, W., & Qu, W. (2017). Voluntary Disclosure of Internal Control Weakness and Earnings Quality; Evidence of China. *The International Journal of Accounting*, 52(1), 27-44.
- Kang, Q., Liu, Q., & Qi, R. (2010). Predicting stock market returns with aggregate discretionary accruals. *Journal of Accounting Research*, 48(4), 815-858.
- Klein, A. (2002). Audit Committee, Board of Director Characteristics, and Earnings Management. *Journal of Accounting and Economics*, 33, 375-400.
- Kukah, M. A., Amidu, M., & Abor, J. Y. (2016). Corporate governance mechanisms and accounting information quality of listed firms in Ghana. *African Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 5(1), 38-58.
- Kumar, P., & Rabinovitch, R. (2013). CEO Entrenchment and Corporate Hedging: Evidence from the Oil and Gas Industry. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 48(3), 887-917.
- Leventis, S., Dimitropoulos, P., & Owusu- Ansah, S. (2013). Corporate governance and accounting conservatism: Evidence from the banking industry. *Corporate Governance: An International Review*, 21(3), 264-286.
- Levy, M., & Szafarz, A. (2016). Cross-Ownership: A Device for Management Entrenchment? *Review of Finance*, 21, 1675-1699.
- Liljebloom, E. & Löflund, A. (2005), Determinants of International Portfolio Investment Flows to a Small Market: Empirical Evidence. *Journal of Multinational Financial Management*, 15(3), 211-233.
- Limbach, P., Schmid, M., & Scholz, M. (2016). All good things come to an end: CEO tenure and firm value. In *19th Annual Conference of the Swiss Society for Financial Market Research (SGF)*.
- Lin, Y., Wang, Y., Chiou, J., & Huang, H. (2014). CEO characteristics and internal control quality. *Corporate Governance: An International Review*, 22(1), 24-42.
- Lobo, G. J., & Zhou, J. (2006). Did conservatism in financial reporting increase after the Sarbanes- Oxley Act? Initial evidence. *Accounting horizons*, 20(1), 57-73.
- Lobo, G. J., Robin, A., & Wu, K. (2020). Share repurchases and accounting conservatism. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 54(2), 699-733.
- Malmendier, U., & Tate, G. (2005). Does overconfidence affect corporate investment? CEO overconfidence measures revisited. *European financial management*, 11(5), 649-659.
- McManus, P. (2015, February). Introduction to regression models for panel data analysis. Indiana University Workshop in Methods. available at <http://www.Indiana.edu>
- Morck, R., Shleifer, A. & Vishny, R. (1988). Management ownership and market valuation: an empirical analysis, *Journal of Financial Economics*, 20(1/2): 293-315.
- Moussa, S., RACHDI, H., & Ammeri, A. (2013). Governance, managers' entrenchment and performance: evidence in French firms listed in SBF 120. *International Journal of Business and Social Research (IJBSR)*, 3(2), 35-48.
- Muller-Kahle, M. I., Wang, L., & Wu, J. (2014). Board structure: an empirical study of firms in Anglo-American governance environments. *Managerial Finance*. 40(7):681-699.
- Muttakin, M. B., Khan, A., & Tanewski, G. (2019). CFO tenure, CFO board membership and accounting conservatism. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 15(3), 1-20.

- Nasr, M. A., & Ntim, C. G. (2018). Corporate governance mechanisms and accounting conservatism: evidence from Egypt. *Corporate Governance. The International Journal of Business in Society*, 18(3), 386-407.
- Penalva, F., & Wagenhofer, A. (2019). Conservatism in debt contracting: theory and empirical evidence. *Accounting and Business Research*, 49(6), 619-647.
- Penman, S. H., & Zhang, X. J. (2002). Accounting conservatism, the quality of earnings, and stock returns. *Accounting Review*, 77(2), 237-264.
- Qiang, X. (2007). The effects of contracting, litigation, regulation, and tax costs on conditional and unconditional conservatism: Cross-sectional evidence at the firm level. *Accounting Review*, 82(3), 759-796.
- Ramalingegowda, S., & Yu, Y. (2021). The role of accounting conservatism in capital structure adjustments. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 36(2), 223-248.
- Richter, A., & Weiss, C., (2013). Determinants of Ownership Concentration in Public Firms: The Importance of Firm-, Industry- and Country-Level Factors, *International Review of Law and Economics*, 33, 1-14.
- Ruch, G. W., & Taylor, G. (2015). Accounting conservatism: A review of the literature. *Journal of Accounting Literature*. 34(C), 17-38.
- Salehi, M., & Arianpoor, A. (2021). The relationship between business strategy and management entrenchment. *International Journal of Productivity and Performance Management*. 71 (5). 1625-1641.
- Salehi, M., & Moghadam, S. (2019). The relationship between management characteristics and firm performance. *Competitiveness Review*, 29(4), 440-461.
- Salehi, M., Arianpoor, A., & Naghshbandi, N. (2021a). The relationship between managerial attributes and firm risk-taking. *The TQM Journal*. 34(4), 728-748
- Salehi, M., DashtBayaz, M., Hassanpour, S., & Tarighi, H. (2020). The effect of managerial overconfidence on the conditional conservatism and real earnings management. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*. 11(3):708-720
- Salehi, M., Ghanbari, E., & Orfizadeh, S. (2021b). The relationship between managerial entrenchment and accounting conservatism. *Journal of Facilities Management*. 19(5), 612-631.
- Salehi, M., Mahmoudabadi, M., & Adibian, M. S. (2018). The relationship between managerial entrenchment, earnings management and firm innovation. *International Journal of Productivity and Performance Management*. 67 (9), 2089-2107.
- Sana'a, N. M. (2016). The Effect of Accounting Conservatism on Financial Performance Indicators in the Jordanian Insurance Companies, *Journal of Internet Banking and Commerce*, 21(1), p 1-16.
- Seifzadeh, M., Rajaei, R., & Allahbakhsh, A. (2021). The relationship between management entrenchment and financial statement fraud. *Journal of Facilities Management*. 20 (1), 102-119.
- Seifzadeh, M., Salehi, M., Khanmohammadi, M., & Abedini, B. (2021). The relationship between management attributes and accounting comparability. *Journal of Facilities Management*.

- Seifzadeh, M., Salehi, M., Abedini, B., & Ranjbar, M. H. (2020). The relationship between management characteristics and financial statement readability. *EuroMed Journal of Business*, 16 (1), 108-126.
- Shleifer, A. & Vishny, R.W. (1989) Management Entrenchment: The Case of Manager-Specific Investments. *Journal of Financial Economics*, 25, 123-139.
- Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1986). Large shareholders and corporate control. *Journal of political economy*, 94(3, Part 1), 461-488.
- Shuto, A., & Takada, T. (2010). Managerial ownership and accounting conservatism in Japan: A test of management entrenchment effect. *Journal of Business Finance & Accounting*, 37(7- 8), 815-840.
- Sultana, N., & Mitchell Van der Zahn, J. L. (2015). Earnings conservatism and audit committee financial expertise. *Accounting & Finance*, 55(1), 279-310.
- Sunder, J., Sunder, S. V., & Zhang, J. (2018). Balance sheet conservatism and debt contracting. *Contemporary Accounting Research*, 35(1), 494-524.
- Surroca, J., & Tribó, J. A. (2008). Managerial entrenchment and corporate social performance. *Journal of Business Finance & Accounting*, 35(5-6), 748-789.
- Utomo, D., Pamungkas, I. D., & Machmuddah, Z. (2018). The moderating effects of managerial ownership on accounting conservatism and quality of earnings. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 22(6), 1-11.
- Wachira, M., (2018), "Determinants of risk disclosures in Kenyan listed companies", *African Journal of Business Management*, 12(10), 267-273.
- Watts, R.L. & Zimmerman. J.L. (1986) Positive Accounting Theory. Prentice Hall, Inc., Englewood Cliffs.
- Watts, R.L. (2003). Conservatism in accounting part II: evidence and research opportunities, *Accounting Horizons*, 17(4), 287-301.
- Wolf, S. (2018). *Management Accountants' Business Orientation and Involvement in Incentive Compensation: Empirical Results from a Cross-Sectional Survey*. Peter Lang International Academic Publishers.
- Zhang, X., Gao, S., & Zeng, Y. (2019). An empirical study of the relationship between accounting conservatism and executive compensation-performance sensitivity. *International Journal of Accounting & Information Management*. 27 (1), 130-150.
- Zhao, Y., & Chen, K. H. (2008). The influence of takeover protection on earnings management. *Journal of Business Finance & Accounting*, 35(3- 4), 347-375.